



مجموعة دي اتش ال - المشتريات في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا) باستثناء مجموعة دي اتش ال  
منطقة دي ايه سي اتش - ألمانيا والنمسا وسويسرا)

شروط وأحكام طلب الشراء/2024/11/01

DHL Purchase Order Terms and Conditions	شروط وأحكام طلب الشراء - دي اتش ال
1 Definitions	1. التعاريف
In these Terms and Conditions:	في هذه الشروط والأحكام:
1.1 ‘Contract’ means the agreement between DHL and the Supplier for the supply of Goods and/or Services and which shall consist of the relevant Purchase Order, these Terms and Conditions, any relevant tender documentation associated with the Purchase Order that has been accepted by DHL (where applicable), and any Framework Contract.	1.1 "العقد" يعني الاتفاقية بين دي اتش ال والمورد لتوريد السلع و/أو الخدمات والتي تتكون من أمر الشراء ذي الصلة، وهذه الشروط والأحكام، وأي وثائق عطاء ذات صلة مرتبطة بطلب الشراء الذي تم قبوله من قبل دي اتش ال (حيثما ينطبق)، وأي عقد إطار.
1.2 'Data Protection Legislation' means all applicable legislation and regulatory requirements in force from time to time which apply to a Party relating to the use of personal data (including the privacy of electronic communications).	1.2 "تشريعات حماية البيانات" تعني جميع التشريعات والمتطلبات التنظيمية المعمول بها من وقت لآخر والتي تنطبق على أحد الطرفين فيما يتعلق باستخدام البيانات الشخصية (بما في ذلك خصوصية الاتصالات الإلكترونية).
1.3 ‘DHL’ means the DHL entity specified in the Purchase Order, contracting on its own behalf and on behalf of certain DHL Entities (as defined below).	1.3 "دي اتش ال" تعني كيان دي اتش ال المحدد في أمر الشراء، والذي يتعاقد نيابة عن نفسه ونيابة عن بعض كيانات دي اتش ال (كما هو موضح أدناه).



1.4	<b>‘DHL Entities’</b> means DHL and (for so long as they remain so qualified) any other company that is a member of the DHL Group.	1.4 "كيانات دي اتش ال" تعني دي اتش ال و(طالما أنها تظل مؤهلة لذلك) أي شركة أخرى عضو في مجموعة دي اتش ال.
1.5	<b>‘DHL Group’</b> means Deutsche Post AG, a German Stock Corporation with its registered offices in Bonn, Germany, and its affiliated and associated companies.	1.5 تعني "مجموعة دي اتش ال" شركة البريد الألماني المعروفة عالمياً بـ Deutsche Post AG، وهي شركة مساهمة ألمانية مقرها في بون، ألمانيا، والشركات التابعة لها والمرتبطة بها.
1.6	<b>‘First Class Industry Practice’</b> means the exercise of that degree of skill, diligence, prudence and foresight which would reasonably be expected from a market leader in the relevant industry (in relation to the Supplier, Goods and/or Services).	1.6 تعني "ممارسات الصناعة من الدرجة الأولى" ممارسة تلك الدرجة من المهارة والاجتهاد والحصافة والاستبصار التي يمكن توقعها بشكل معقول من شركة رائدة في السوق في الصناعة ذات الصلة (فيما يتعلق بالموارد والسلع و/أو الخدمات).
1.7	<b>‘Force Majeure Event’</b> means any event beyond a Party’s reasonable control including, but not limited to, any act of God, fire, flood, explosion, earthquake, war or other military action, power blackout, civil disorder, terrorist attack or insurrection, but excluding any consequence of such event that could have been avoided by the Supplier implementing a reasonable business continuity plan, and excluding any failure by a third party to perform its obligations to the Supplier.	



1.8	<b>‘Framework Contract’</b> means, where applicable, a separate written contract that comprises terms and conditions that have been agreed and signed by DHL and the Supplier and the scope of which covers the Goods and/or Services or which is referenced by DHL in the Purchase Order.	1.7 تعني "حدث القوة القاهرة" أي حدث خارج عن سيطرة أي طرف بشكل معقول بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي فعل من أفعال الله أو حريق أو فيضان أو انفجار أو زلزال أو حرب أو أي عمل عسكري آخر أو انقطاع التيار الكهربائي أو الاضطرابات المدنية أو الهجوم الإرهابي أو التمرد، ولكن باستثناء أي نتيجة لمثل هذا الحدث كان من الممكن تجنبها من خلال قيام المورد بتنفيذ خطة استمرارية عمل معقولة، واستبعاد أي فشل من جانب طرف ثالث في الوفاء بالتزاماته تجاه المورد.
1.9	<b>‘Goods’</b> means the goods (if any) required or ordered by DHL from the Supplier specified in the Contract.	1.8 "عقد الإطار" يعني، حيثما ينطبق، عقداً مكتوباً منفصلاً يتضمن الشروط والأحكام التي تم الاتفاق عليها والتوقيع عليها من قبل دي اتش ال والمورد والتي يغطي نطاقها السلع و/أو الخدمات أو التي تشير إليها دي اتش ال في طلب الشراء.
1.10	<b>‘Party’</b> means either of DHL or the Supplier, as the context indicates and <b>‘Parties’</b> shall mean DHL and Supplier together.	1.9 "السلع" تعني السلع (إن وجدت) المطلوبة أو المطلوبة من قبل دي اتش ال من المورد المحدد في العقد.
1.11	<b>‘Personnel’</b> means the Supplier’s staff, consultants, employees, agents, other personnel or third parties (whether temporary or permanent) engaged in any manner in the Goods and/or Services being supplied by the Supplier.	
1.12	<b>‘Purchase Order(s)’</b> means DHL’s purchase order placed with the Supplier specifying the Goods and/or Services required, as may be officially numbered, and, if applicable, utilizing DHL’s purchase order system.	
1.13	<b>‘Purchase Order Number’</b> means DHL’s purchase order number stated on the Purchase Order.	



<p>1.14 <b>‘Restricted Jurisdiction(s)’</b> means a country, state, territory, or region that is subject to comprehensive economic sanctions or trade restrictions under Trade Laws applicable to any Party to the Contract. As of the commencement of the Contract, Restricted Jurisdictions include Belarus, Cuba, the Crimean Peninsula, the non-government-controlled areas of the Donetsk, Luhansk, Kherson, and Zaporizhzhia oblasts of Ukraine, Iran, North Korea, Russia, and Syria, and are subject to change.</p>	<p>1.10 "الطرف" يعني إما دي اتش ال أو المورد، كما يشير السياق و "الأطراف" تعني دي اتش ال والمورد معاً.</p> <p>1.11 "الموظفون" يعني موظفو المورد ومستشاريه وموظفيه ووكلائه وغيرهم من الموظفين أو الأطراف الثالثة (سواء كانت مؤقتة أو دائمة) المشاركين بأي شكل من الأشكال في السلع و/أو الخدمات التي يوفرها المورد.</p> <p>1.12 "طلبات الشراء" تعني طلب الشراء الذي تقدمه دي اتش ال إلى المورد والذي يحدد السلع و/أو الخدمات المطلوبة، كما قد يتم ترقيمها رسميًا، واستخدام نظام طلب الشراء الخاص بدي اتش ال، إن أمكن.</p>
<p>1.15 <b>‘Restricted Person(s)’</b> means any natural and legal person (such as individuals, companies, groups, organizations, institutions) that is:</p> <p>(a) listed on an applicable governmental denied or restricted party list, including but not limited to the latest applicable versions of Consolidated Financial Sanctions List of the European Union (CFSL) and the applicable lists contained within the US Consolidated Screening List; or on any similar restrictive list of sanctioned persons under Trade Laws;</p>	<p>1.13 "رقم طلب الشراء" يعني رقم طلب الشراء الخاص بشركة دي اتش ال المذكور في طلب الشراء.</p>



<p>(b) directly or indirectly owned 50% or more (including in the aggregate) or controlled (as these terms are interpreted under the relevant Trade Laws), or acting on behalf of a Person described in (a); or</p> <p>(c) a director, officer or employee of a Person described in (a) or (b).</p>	<p>1.14 "الولاية القضائية المقيدة" تعني دولة أو ولاية أو إقليم أو منطقة تخضع لعقوبات اقتصادية شاملة أو قيود تجارية بموجب قوانين التجارة المعمول بها لأي طرف في العقد. اعتبارًا من بدء العقد ، تشمل الولايات القضائية المقيدة بيلاروسيا وكوبا وشبه جزيرة القرم والمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في مقاطعات دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريزهيا في أوكرانيا وإيران وكوريا الشمالية وروسيا وسوريا، وهي عرضة للتغيير.</p>
<p>1.16 'Services' means the services (if any) required or ordered by DHL from the Supplier specified in the Contract.</p>	<p>1.15 "الشخص المقيد" يعني أي شخص طبيعي أو قانوني (مثل الأفراد والشركات والمجموعات والمنظمات والمؤسسات) الذي (أ) مدرج في قائمة حكومية محظورة أو مقيدة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أحدث الإصدارات المعمول بها من قائمة العقوبات المالية الموحدة للاتحاد الأوروبي (CFSL) والقوائم المعمول بها الواردة في قائمة الفحص الموحدة للولايات المتحدة؛ أو على أي قائمة تقييدية مماثلة للأشخاص الخاضعين للعقوبات بموجب قوانين التجارة؛</p>



	<p>(ب) يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر 50% أو أكثر (بما في ذلك في المجموع) أو يتحكم فيه (كما يتم تفسير هذه الشروط بموجب قوانين التجارة ذات الصلة)، أو يتصرف نيابة عن شخص موصوف في (أ): أو</p> <p>(ت) مدير أو مسؤول أو موظف لدى شخص موصوف في (أ) أو (ب).</p> <p>1.16 "الخدمات" تعني الخدمات (إن وجدت) المطلوبة من قبل دي اتش ال من المورد المحدد في العقد.</p>
1.17	<p>'Specification(s)' means the description, instructions, documents, plans, drawings, artwork, technical data, operational requirements or any other such requirements relating to the Goods and/or Services agreed between the Parties and stipulated in the Contract.</p>
1.18	<p>'Supplier' means the contracting counterparty of DHL as set out in the Purchase Order.</p>
1.19	<p>'Supplier Code of Conduct' shall mean the Supplier Code of Conduct (SCoC) of DHL applicable at the date of the Purchase Order.</p>
	<p>1.17 تعني "المواصفات" الوصف والتعليمات والمستندات والخطط والرسومات والأعمال الفنية والبيانات الفنية ومتطلبات التشغيل أو أي متطلبات أخرى تتعلق بالسلع و/أو الخدمات المتفق عليها بين الطرفين والمنصوص عليها في العقد.</p> <p>1.18 "المورد" يعني الطرف المتعاقد مع دي اتش ال كما هو موضح في طلب الشراء.</p> <p>1.19 "مدونة قواعد سلوك المورد" تعني مدونة قواعد سلوك المورد (SCoC) الخاصة بـ دي اتش ال المعمول بها في تاريخ أمر الشراء.</p> <p>1.20 "الأنظمة" تعني تكنولوجيا المعلومات ونظام الاتصالات الخاص بأحد الطرفين، بما في ذلك الشبكات والأجهزة والبرامج والواجهات التي يمتلكها أو يستخدمها ذلك الطرف أو وكلاؤه أو المتعاقدون معه.</p>



1.20	<b>'Systems'</b> means a Party's information technology and communication system, including networks, hardware, software and interfaced owned or used by that Party or its agents or contractors.	1.21 "الشروط والأحكام" تعني الشروط والأحكام المفصلة في هذه الوثيقة. 1.22 تعني "قوانين التجارة" جميع القوانين واللوائح والمراسيم والأنظمة والأوامر والسياسات أو القواعد المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية أو الحظر أو قوانين مكافحة المقاطعة أو قوانين الأطراف المقيدة أو ضوابط التجارة على الواردات أو التصدير أو إعادة التصدير أو النقل أو التجارة الأخرى للسلع أو الخدمات أو التكنولوجيا وأي لوائح أو قواعد أو قيود أو أوامر أو متطلبات أخرى مماثلة لها قوة القانون فيما يتعلق بالمسائل المذكورة أعلاه والتي تكون سارية من وقت لآخر، بما في ذلك قوانين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، والأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية (الولايات المتحدة) أو أي قوانين حكومية تنطبق على أحد الطرفين أو على العقد.
1.21	<b>'Terms and Conditions'</b> means the terms and conditions detailed in this document.	
1.22	<b>'Trade Laws'</b> mean all laws, regulations, decrees, ordinances, orders, policies, or rules concerning economic sanctions or embargoes, anti-boycott laws, restricted party lists, trade controls on the imports, export, re-export, transfer or otherwise trade of goods, services or technology, and any other similar regulations, rules, restrictions, orders or requirements having the force of law in relation to the above matters and in force from time to time, including those of the European Union and its member states, the United Nations, the United States of America (US) or any government laws applicable to a Party or to the Contract.	
<b>2 Agreement to Purchase</b>		<b>2. اتفاقية الشراء</b>
2.1	Where a Framework Contract applies, then the terms of the Framework Contract shall prevail in regard to the Goods and/or Services over these Terms and Conditions.	2.1 في حالة تطبيق عقد الإطار، فإن شروط عقد الإطار تسود فيما يتعلق بالسلع و/أو الخدمات على هذه الشروط والأحكام.



<p>2.2 The raising of a Purchase Order constitutes an acceptance by DHL to purchase the Goods and/or the Services at the price stated in the Purchase Order, subject to the Contract. Furthermore, when technically supported by the purchasing tools applied by DHL, a Purchase Order confirmation/acknowledgment should be provided by the Supplier.</p> <p>2.3 Subject to clause 2.1, these Terms and Conditions shall apply to the Contract to the exclusion of any other terms and conditions that the Supplier purports to impose or incorporate, or which are implied by law, trade custom, practice or course of dealing.</p> <p>2.4 No addition to or variation or exclusion or attempted exclusion of any of the terms of the Contract including the Terms and Conditions shall be binding unless specifically agreed in writing by a duly authorized representative of DHL.</p> <p>2.5 Neither Party shall be entitled to rely on any agreement, understanding or arrangement which is not expressly contained in the Contract and no change may be made to it except in writing signed by duly authorized representatives of both Parties.</p> <p>2.6 The Contract does not confer exclusivity of any kind to the Supplier.</p>	<p>2.2 يشكل رفع أمر الشراء قبولاً من جانب دي اتش ال لشراء السلع و/أو الخدمات بالسعر المذكور في أمر الشراء، مع مراعاة العقد. علاوة على ذلك، عندما يتم دعمها فنيًا بواسطة أدوات الشراء التي تطبقها دي اتش ال، يجب على المورد توفير تأكيد/إقرار طلب الشراء.</p> <p>2.3 وفقًا للبند 2.1، تنطبق هذه الشروط والأحكام على العقد باستثناء أي شروط وأحكام أخرى يزعم المورد فرضها أو تضمينها، أو التي يُستدل عليها من خلال القانون أو العرف التجاري أو الممارسة أو مسار التعامل.</p> <p>2.4 لا تكون أي إضافة أو تغيير أو استبعاد أو محاولة استبعاد أي من شروط العقد بما في ذلك الشروط والأحكام ملزمة ما لم يتم الاتفاق عليها على وجه التحديد كتابيًا من قبل ممثل مفوض بشكل صحيح من دي اتش ال.</p> <p>2.5 لا يحق لأي طرف الاعتماد على أي اتفاق أو تفاهم أو ترتيب غير وارد صراحةً في العقد ولا يجوز إجراء أي تغيير عليه إلا كتابيًا وموقعًا من قبل الممثلين المفوضين بشكل صحيح من كلا الطرفين.</p> <p>2.6 لا يمنح العقد أي نوع من أنواع الحصرية للمورد.</p>
<p><b>3. Price(s)</b></p>	<p>3. الاسعار</p>



<p>3.1 The prices shall be as agreed by the Supplier and DHL and expressly set out in the Purchase Order or otherwise agreed in writing between the Parties and shall be fixed and all-inclusive prices. The stated prices shall cover all costs incurred until the Contract is fulfilled (e.g. packaging, transport, insurance, customs clearance, installation, all duties and taxes, travel and accommodation costs and office/administrative costs) and any and all charges in relation to the Goods and/or Services. Prices will be exclusive of indirect taxes on goods and services (such as VAT, GST, Sales Tax) unless otherwise stated in the Contract. No additional amounts shall be payable by DHL unless specifically agreed in writing by a duly authorized representative of DHL.</p> <p>3.2 The price shall remain firm for the period of the Contract. The Supplier is not permitted to apply any escalation or increase in price or any other charges without the prior written consent of DHL.</p> <p>3.3 DHL shall be entitled to any discount for prompt payment, bulk purchase, volume of purchase or otherwise usually granted by the Supplier in such circumstances, unless otherwise agreed in writing by the Supplier and DHL.</p>	<p>3.1 تكون الأسعار كما اتفق عليها المورد وشركة دي اتش ال وتم توضيحها صراحة في طلب الشراء أو يتم الاتفاق عليها كتابيًا بين الطرفين وتكون أسعارًا ثابتة وشاملة. وتغطي الأسعار المذكورة جميع التكاليف المتكبدة حتى يتم تنفيذ العقد (على سبيل المثال، التعبئة والتغليف والنقل والتأمين والتخليص الجمركي والتركيب وجميع الرسوم والضرائب وتكاليف السفر والإقامة وتكاليف المكتب/الإدارة) وأي رسوم تتعلق بالسلع و/أو الخدمات. وتكون الأسعار خالية من الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات (مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع والخدمات وضريبة المبيعات) ما لم ينص العقد على خلاف ذلك. ولا يجوز لشركة دي اتش ال دفع أي مبالغ إضافية ما لم يتم الاتفاق على ذلك كتابيًا من قبل ممثل مفوض من شركة دي اتش ال.</p> <p>3.2 يظل السعر ثابتًا طوال مدة العقد. ولا يجوز للمورد تطبيق أي تصعيد أو زيادة في السعر أو أي رسوم أخرى دون موافقة كتابية مسبقة من شركة دي اتش ال.</p> <p>3.3 يحق لشركة دي اتش ال الحصول على أي خصم مقابل الدفع الفوري أو الشراء بالجملة أو حجم الشراء أو غير ذلك مما يمنحه المورد عادةً في مثل هذه الظروف، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابيًا بين المورد وشركة دي اتش ال.</p>
<p>4. Specification</p>	<p>4. المواصفات</p>



4.1 The Supplier warrants and undertakes that the Goods and/or Services shall conform as to quality, quantity and description with the Specifications, and any provisions contained in the Contract, shall be fit for all purposes specified by DHL, be free from defects in material and/or defects in workmanship; and shall correspond in all respects with any samples or patterns provided by the Supplier and approved by DHL or provided by DHL to the Supplier. Variations to the Specifications are not permitted without the prior written approval of DHL.

4.2 Without prejudice to the above, the Supplier agrees to provide the Goods and/or Services at least in accordance with First Class Industry Practice, in a professional manner, promptly and with all due care and diligence using appropriately vetted, qualified and trained personnel.

4.1 يضمن المورد ويتعهد بأن البضائع و/أو الخدمات تتوافق من حيث الجودة والكمية والوصف مع المواصفات وأي أحكام واردة في العقد، وأن تكون مناسبة لجميع الأغراض التي تحددها دي اتش ال، وخالية من عيوب المواد و/أو عيوب التصنيع؛ وأن تتوافق في جميع النواحي مع أي عينات أو أنماط يقدمها المورد وتتوافق عليها دي اتش ال أو تقدمها دي اتش ال للمورد. لا يُسمح بإجراء تغييرات على المواصفات دون موافقة كتابية مسبقة من دي اتش ال.

4.2 دون الإخلال بما ورد أعلاه، يوافق المورد على توفير السلع و/أو الخدمات وفقاً لممارسات الصناعة من الدرجة الأولى على الأقل، وبطريقة احترافية، وفي أسرع وقت وبكل العناية الواجبة والاجتهاد باستخدام موظفين مؤهلين ومدربين بشكل مناسب.



<p>4.3 The Supplier warrants and undertakes that at all times the Goods and/or Services shall conform with, and in any event the Supplier shall comply with all applicable laws, administrative standards, orders and regulations, including without limitation those related to safety, environment, hygiene and hazardous materials, manufacture, labeling, packaging, storage, handling and delivery of the Goods or to the provision of the Services, including those of country of supply and provision (or as otherwise advised to the Supplier by DHL).</p> <p>4.4 The Supplier warrants and undertakes that it has and shall maintain all necessary licenses and certificates to provide the Goods and/or Services and that it shall produce copies of such licenses and certificates upon the request of DHL.</p>	<p>4.3 يضمن المورد ويتعهد بأن السلع و/أو الخدمات ستكون في جميع الأوقات و وفي جميع الأحوال متوافقة مع جميع القوانين والمعايير الإدارية والأوامر واللوائح المعمول بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تلك المتعلقة بالسلامة والبيئة والنظافة والمواد الخطرة والتصنيع والوسم والتغليف والتخزين والمناولة وتسليم السلع أو تقديم الخدمات، بما في ذلك تلك الخاصة ببلد التوريد والتوفير (أو كما ينصح به دي اتش ال للمورد).</p> <p>4.4 يضمن المورد ويتعهد بأنه يمتلك ويحافظ على جميع التراخيص والشهادات اللازمة لتوفير السلع و/أو الخدمات وأنه سيقدم نسخاً من هذه التراخيص والشهادات بناءً على طلب دي اتش ال.</p>
<p><b>5. Inspection and Testing</b></p>	<p><b>5. التفتيش والاختبار</b></p>



5.1 The Supplier shall permit DHL to inspect and test the Goods at any time during manufacture, processing or storage and to inspect the performance of Services, whether at the premises of the Supplier or any third party, prior to dispatch and in any event upon request. The Supplier shall provide or procure all such facilities and accommodation as may reasonably be required by DHL for such inspection and testing. The Supplier shall at the request of DHL supply a certified copy of the appropriate test sheets.

5.1 يسمح المورد لشركة دي اتش ال بتفتيش واختبار البضائع في أي وقت أثناء التصنيع أو المعالجة أو التخزين وتفتيش أداء الخدمات، سواء في مقر المورد أو أي طرف ثالث، قبل الشحن وفي أي حال بناءً على الطلب. يجب على المورد توفير أو تأمين جميع المرافق والإقامة التي قد تتطلبها دي اتش ال بشكل معقول لمثل هذا التفتيش والاختبار. يجب على المورد بناءً على طلب دي اتش ال توفير نسخة مصدقة من أوراق الاختبار المناسبة.

5.2 If, as a result of such inspection and/or testing, DHL is of the opinion that the Goods and/or Services do not comply with the Contract or are unlikely on completion of manufacture or processing to comply, DHL will inform the Supplier accordingly. The Supplier shall immediately take such steps as may be necessary to ensure full compliance with the Contract within timescales acceptable to DHL, and at no additional cost to DHL. DHL reserves the right to enforce any of the remedies available to it under the Contract or at law and the provisions of this clause shall in no circumstance amount to any waiver thereof.

5.2 إذا كانت دي اتش ال، نتيجة لهذا التفتيش و/أو الاختبار، ترى أن البضائع و/أو الخدمات لا تمثل للعقد أو من غير المرجح أن تمتثل عند اكتمال التصنيع أو المعالجة، فسوف تبلغ دي اتش ال المورد وفقاً لذلك. يجب على المورد اتخاذ الخطوات اللازمة على الفور لضمان الامتثال الكامل للعقد في غضون الأطر الزمنية المقبولة لشركة دي اتش ال، ودون أي تكلفة إضافية لشركة دي اتش ال. تحتفظ دي اتش ال بالحق في فرض أي من الحلول المتاحة لها بموجب العقد أو القانون، ولا تشكل أحكام هذا البند في أي حال من الأحوال أي تنازل عنها.

5.3 The Supplier shall, upon request from DHL, provide evidence and/or information in relation to the Goods as may be requested by DHL (including current location of the Goods, manufacturing conditions, place of origin and/or the contents of the Goods and/or the parts thereof and/or of the raw materials utilized in their manufacture).

5.3 يتعين على المورد، بناءً على طلب دي اتش ال، تقديم أدلة و/أو معلومات تتعلق بالبضائع كما قد تطلبها دي اتش ال (بما في ذلك الموقع الحالي للبضائع وظروف التصنيع ومكان المنشأ و/أو محتويات البضائع و/أو أجزائها و/أو المواد الخام المستخدمة في تصنيعها).



5.4 Such inspection or testing or right to do so on the part of DHL shall not constitute acceptance or approval by DHL of the Goods and/or Services.	5.4 لا يشكل هذا الفحص أو الاختبار أو الحق في القيام بذلك من جانب دي اتش ال قبولاً أو موافقة من دي اتش ال على البضائع و/أو الخدمات.
<b>6. Delivery and Packaging</b>	<b>6. التسليم والتغليف</b>
6.1 The Goods shall be delivered to and the Services shall be performed at DHL's delivery address detailed in the Purchase Order, by any pre-agreed date(s), which will be during DHL's usual business hours. All duty, taxes and delivery charges will be paid by the Supplier.	6.1 يجب تسليم البضائع وتقديم الخدمات في عنوان التسليم الخاص بـ دي اتش ال الموضح في طلب الشراء، في أي تاريخ متفق عليها مسبقاً، والذي سيكون خلال ساعات العمل المعتادة لشركة دي اتش ال. سيدفع المورد جميع الرسوم والضرائب ورسوم التسليم.
6.2 In the event that no specific delivery/performance date(s) is agreed then the Supplier shall give DHL reasonable notice in writing of the proposed date(s) for DHL's approval.	6.2 في حالة عدم الاتفاق على تاريخ تسليم/أداء محدد، يتعين على المورد إخطار دي اتش ال كتابياً قبل الموعد المقترح بفترة معقولة للحصول على موافقة دي اتش ال.



6.3 DHL is entitled to postpone the delivery/performance date at no extra cost to DHL. Any extension of time for delivery and/or performance requested by the Supplier must be expressly agreed in advance in writing on each and every occasion between DHL and the Supplier. In case of postponed delivery of Goods, the Supplier shall in such case store the Goods in proper, recognizable packaging at a separate, secure location and take out relevant insurance to cover the Goods. Any such extension of time shall relate only to the specific extension in question and shall not be deemed to be a waiver of DHL's rights under the Contract regarding delivery and/or performance on the revised delivery and/or performance date(s) as agreed.

6.4 Time of delivery of the Goods and/or performance of the Services shall be of the essence of the Contract, including in the event of any extension of time under clause 6.3.

6.5 Should a delivery that does not comply with the Contract be refused, the cost and risk of its return shall be borne by the Supplier. In the event that Services do not comply, Supplier shall bear the cost of proper re-performance.

6.3 يحق لشركة دي اتش ال تأجيل تاريخ التسليم/الأداء دون أي تكلفة إضافية لشركة دي اتش ال. يجب الاتفاق صراحةً مسبقاً على أي تمديد لوقت التسليم و/أو الأداء يطلبه المورد كتابياً في كل مناسبة بين دي اتش ال والمورد. في حالة تأجيل تسليم البضائع، يتعين على المورد في هذه الحالة تخزين البضائع في عبوات مناسبة يمكن التعرف عليها في مكان منفصل وأمن وإبرام تأمين مناسب لتغطية البضائع. يجب أن يتعلق أي تمديد للوقت فقط بالتمديد المحدد المعني ولا يُعتبر تنازلاً عن حقوق دي اتش ال بموجب العقد فيما يتعلق بالتسليم و/أو الأداء في تاريخ التسليم و/أو الأداء المنقح كما هو متفق عليه.

6.4 يعتبر وقت تسليم البضائع و/أو أداء الخدمات من صميم العقد، بما في ذلك في حالة أي تمديد للوقت بموجب البند 6.3.

6.5 في حالة رفض التسليم الذي لا يتوافق مع العقد، يتحمل المورد تكلفة ومخاطر إعادته. وفي حالة عدم امتثال الخدمات، يتحمل المورد تكلفة إعادة الأداء المناسب.



6.6 The Purchase Order Number (and where appropriate the Contract number) and correct delivery/provision of Services address must be quoted on all documentation, including correspondence. A delivery note must accompany all Goods dispatched to the correct delivery address which sets out the date of the Purchase Order, the Purchase Order Number, the type and quantity of the Goods (including the code number of the Goods (where applicable)), special storage instructions (if any) and, if the Goods are being delivered by instalments, the outstanding balance of Goods remaining to be delivered. The Supplier shall also provide to DHL all relevant information including packaging, use, use-by date and any other required or necessary information or instructions at the time of delivery. The Goods and packaging shall have clearly displayed warnings identifying any hazards relating to the Goods and/or method of unpacking. Goods not accompanied by a delivery note containing the required information may be refused without any penalty whatsoever to DHL.

6.6 يجب ذكر رقم طلب الشراء (وعند الاقتضاء رقم العقد) وعنوان التسليم/توفير الخدمات الصحيح في جميع الوثائق، بما في ذلك المراسلات. ويجب أن يرافق مذكرة التسليم جميع البضائع المرسلة إلى عنوان التسليم الصحيح والتي تحدد تاريخ طلب الشراء ورقم طلب الشراء ونوع وكمية البضائع (بما في ذلك رقم الكود الخاص بالبضائع (حيثما ينطبق)) وتعليمات التخزين الخاصة (إن وجدت). وإذا تم تسليم البضائع على أقساط، الرصيد المتبقي من البضائع التي يتعين تسليمها. كما يتعين على المورد أن يقدم إلى دي اتش ال جميع المعلومات ذات الصلة بما في ذلك التعبئة والتغليف والاستخدام وتاريخ الاستخدام وأي معلومات أو تعليمات أخرى مطلوبة أو ضرورية في وقت التسليم. ويجب أن تحتوي البضائع والتغليف على تحذيرات معروضة بوضوح تحدد أي مخاطر تتعلق بالبضائع و/أو طريقة فك التعبئة. يجوز رفض البضائع غير المصحوبة بمذكرة تسليم تحتوي على المعلومات المطلوبة دون أي عقوبة على الإطلاق لشركة دي اتش ال.



<p>6.7 The Supplier shall provide to DHL in good time any instruction or information required to enable DHL to take delivery of the Goods and/or for the performance of the Services. Failure to provide such instructions or information will entitle DHL to reject any such Goods and/or for the performance of the Services without any penalty whatsoever to DHL.</p>	<p>6.7 يتعين على المورد أن يقدم إلى دي اتش ال في الوقت المناسب أي تعليمات أو معلومات مطلوبة لتمكين دي اتش ال من استلام البضائع و/أو أداء الخدمات. إن الفشل في تقديم مثل هذه التعليمات أو المعلومات سيعطي دي اتش ال الحق في رفض أي من هذه البضائع و/أو أداء الخدمات دون أي عقوبة على الإطلاق لشركة دي اتش ال.</p>
<p>6.8 If any Goods and/or Services are not supplied in accordance with the Contract, then DHL shall be entitled to reject any such Goods and/or Services pursuant to the Contract. In such circumstances, without any further cost to DHL, DHL shall be entitled to pursue any one or more of the below (at DHL's discretion):</p>	<p>6.8 إذا لم يتم توريد أي بضائع و/أو خدمات وفقًا للعقد، فيحق لشركة دي اتش ال رفض أي من هذه البضائع و/أو الخدمات بموجب العقد. في مثل هذه الظروف، ودون أي تكلفة إضافية لشركة دي اتش ال، يحق لشركة دي اتش ال متابعة أي واحد أو أكثر مما يلي (وفقًا لتقدير دي اتش ال):</p>
<p>6.8.1 require the Supplier to repair the relevant Goods or to supply replacement Goods or re-perform Services in order to ensure full compliance with the Contract; or</p>	<p>6.8.1 مطالبة المورد بإصلاح البضائع ذات الصلة أو توريد بضائع بديلة أو إعادة أداء الخدمات من أجل ضمان الامتثال الكامل للعقد؛ أو</p>
<p>6.8.2 immediately upon notice terminate the Purchase Order and/or the Contract and require the refund of any monies that DHL has paid to the Supplier under the Purchase Order and any loss and additional costs incurred; or</p>	<p>6.8.2 إنهاء أمر الشراء و/أو العقد فورًا بعد الإخطار والمطالبة بررد أي أموال دفعها دي اتش ال للمورد بموجب أمر الشراء وأي خسارة وتكاليف إضافية متكبدة؛ أو</p>
<p>6.8.3 exercise its other rights and remedies pursuant to clause 13.</p>	<p>6.8.3 ممارسة حقوقه الأخرى والانتصاف بموجب البند 13.</p>



<p>6.9 The Supplier must adequately pack the Goods to ensure safe transport and receipt at DHL's delivery location.</p> <p>6.10 DHL is not obliged to return to the Supplier any packaging materials, whether or not any Goods are accepted by DHL, however DHL at its option may require the Supplier to retrieve packaging materials at Supplier's cost. The cost of packaging materials including pallets will not be chargeable to DHL unless expressly agreed in advance by DHL.</p> <p>6.11 The Supplier will advise DHL of all relevant information to allow both Parties to discharge their responsibilities under any applicable law relating to waste packaging recycling and recovery and, if requested, shall co-operate and liaise with DHL so as to reduce the need for excessive, unnecessary or wasteful packaging.</p>	<p>6.9 يجب على المورد تعبئة البضائع بشكل مناسب لضمان النقل الآمن والاستلام في موقع التسليم الخاص بشركة دي اتش ال.</p> <p>6.10 لا تلتزم دي اتش ال بإعادة أي مواد تغليف إلى المورد، سواء تم قبول أي بضائع من قبل دي اتش ال أم لا، ومع ذلك، يجوز لشركة دي اتش ال حسب اختيارها أن تطلب من المورد استرداد مواد التغليف على نفقة المورد. لن تتحمل دي اتش ال تكلفة مواد التغليف بما في ذلك المنصات ما لم يتم الاتفاق عليها صراحةً مسبقًا من قبل دي اتش ال.</p> <p>6.11 سيقوم المورد بإرشاد دي اتش ال بجميع المعلومات ذات الصلة للسماح لكلا الطرفين بالوفاء بمسؤولياتهما بموجب أي قانون معمول به فيما يتعلق بإعادة تدوير واسترداد نفايات التغليف، وإذا طُلب منه ذلك، فسوف يتعاون ويتواصل مع دي اتش ال لتقليل الحاجة إلى التغليف المفرط أو غير الضروري أو المهدر.</p>
<p><b>7. Title and Risk (Goods)</b></p>	<p><b>8. الملكية والمخاطر فيما يتعلق بـ (السلع)</b></p>



7.1 Title in the Goods will pass to DHL upon delivery to and acceptance by DHL in accordance with these Terms and Conditions unless advance or progress payments are made for the Goods prior to delivery in which case title shall pass to DHL once payment has been made. If payment is made prior to delivery, the Goods will be separately and securely stored and clearly marked and identifiable as the property of DHL. The Supplier will take all appropriate steps to ensure the safekeeping thereof and to prevent the Goods from being subject to any charge, lien, liability or any other similar encumbrance and will keep DHL fully and effectively indemnified in respect of any such matters. In each case, passing of title shall be without prejudice to any right of rejection which may accrue to DHL or which DHL has or may have under the Contract or applicable law.

7.2 In the event of payment of some or all amounts due to the Supplier and the Goods (or some of them), being subject to any charge, lien, liability or any other similar encumbrance, the Supplier acknowledges that all sums so paid shall be immediately repayable to DHL by the Supplier.

7.1 تنتقل ملكية السلع إلى دي اتش ال عند تسليمها وقبولها من قبل دي اتش ال وفقاً لهذه الشروط والأحكام ما لم يتم دفع مقدم أو دفعات مرحلية مقابل السلع قبل التسليم، وفي هذه الحالة تنتقل الملكية إلى دي اتش ال بمجرد إجراء الدفع. إذا تم الدفع قبل التسليم، فسيتم تخزين السلع بشكل منفصل وآمن ووضع علامة واضحة عليها ويمكن التعرف عليها كملكية لشركة دي اتش ال. سيتخذ المورد جميع الخطوات المناسبة لضمان الحفاظ عليها ومنع تعرض السلع لأي رسوم أو امتياز أو مسؤولية أو أي عبء مماثل آخر وسيحافظ على تعويض دي اتش ال بشكل كامل وفعال فيما يتعلق بأي من هذه الأمور. في كل حالة، يكون نقل الملكية دون المساس بأي حق رفض قد تمارسه شركة دي اتش ال أو الذي تمتلكه دي اتش ال أو قد يكون لها بموجب العقد أو القانون المعمول به.

7.2 في حالة سداد بعض أو كل المبالغ المستحقة للمورد والسلع (أو بعضها)، والتي تخضع لأي رسوم أو امتياز أو مسؤولية أو أي عبء مماثل آخر، يقر المورد بأن جميع المبالغ المدفوعة بهذه الطريقة سيتم سدادها على الفور إلى دي اتش ال من قبل المورد.



<p>7.3 Risk of damage to or loss of the Goods supplied shall only pass to DHL upon completed delivery and acceptance in accordance with the Contract, and until such time as delivery has been affected the Goods will remain at the Supplier's risk.</p> <p>7.4 Whilst at the Supplier's risk, and until delivery has been satisfactorily completed, the Supplier shall insure the Goods to their full replacement value against all risks of damage or loss and where payment has been made and title has passed to DHL, the Supplier shall compensate DHL in full for any such loss and direct or indirect damage which may occur.</p>	<p>7.3 لا تنتقل مخاطر تلف أو فقدان البضائع الموردة إلى دي اتش ال إلا عند اكتمال التسليم والقبول وفقاً للعقد، وحتى يتم التسليم، تظل البضائع على مسؤولية المورد.</p> <p>7.4 على الرغم من أن المورد يتحمل المسؤولية، وحتى يتم تسليم البضاعة بشكل مرضي، فإنه يتعين على المورد تأمين البضائع بقيمتها البديلة الكاملة ضد جميع مخاطر التلف أو الخسارة، وفي حالة السداد وانتقال الملكية إلى DHL، يتعين على المورد تعويض DHL بالكامل عن أي خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر قد يحدث.</p>
<p><b>8 Rejection</b></p>	<p><b>8. الرفض</b></p>



8.1 Without prejudice to its rights under clause 13, DHL may reject the Goods and/or Services at any time if the Supplier fails to comply with its obligations under the Contract and may also reject any Goods delivered and found to be inferior in quality, defective, not in accordance with the Specification, or otherwise unsuitable for the purpose described. Such right of rejection shall extend to the whole or any portion of a consignment of Goods, and to the whole or part of scope of Services. For the avoidance of doubt, if any portion of such consignment/part of Services scope shall be so unsuitable, then DHL may reject the whole of any such consignment/Services. Furthermore, nothing shall oblige DHL to accept or keep safe or pay for Goods and/or Services in excess of Goods and/or Services to be supplied under the Contract.

8.1 دون الاخلال بحقوقها بموجب البند 13، يجوز لشركة دي اتش ال رفض البضائع و/أو الخدمات في أي وقت إذا فشل المورد في الامتثال لالتزاماته بموجب العقد، كما يجوز لها رفض أي بضائع تم تسليمها ووجد أنها أقل جودة أو معيبة أو لا تتوافق مع المواصفات أو غير مناسبة للغرض الموصوف. ويمتد حق الرفض هذا إلى كل أو أي جزء من شحنة البضائع، وإلى كل أو جزء من نطاق الخدمات. لتجنب الشك، إذا كان أي جزء من هذه الشحنة/جزء من نطاق الخدمات غير مناسب، فيجوز لشركة دي اتش ال رفض كل هذه الشحنة/الخدمات. وعلاوة على ذلك، لا يلزم أي شيء شركة دي اتش ال بقبول أو الاحتفاظ بسلامة أو دفع ثمن البضائع و/أو الخدمات التي تزيد عن البضائع و/أو الخدمات التي سيتم توريدها بموجب العقد.

يجوز لشركة دي اتش ال رفض البضائع و/أو الخدمات في أي وقت إذا فشل المورد في الامتثال لالتزاماته بموجب العقد، كما يجوز لها رفض أي بضائع تم تسليمها ووجد أنها أقل جودة أو معيبة أو لا تتوافق مع المواصفات أو غير مناسبة للغرض الموصوف. ويمتد حق الرفض هذا إلى كل أو أي جزء من شحنة البضائع، وإلى كل أو جزء من نطاق الخدمات. لتجنب الشك، إذا كان أي جزء من هذه الشحنة/جزء من نطاق الخدمات غير مناسب، فيجوز لشركة دي اتش ال رفض كل هذه الشحنة/الخدمات. وعلاوة على ذلك، لا يلزم أي شيء شركة دي اتش ال بقبول أو الاحتفاظ بسلامة أو دفع ثمن البضائع و/أو الخدمات التي تزيد عن البضائع و/أو الخدمات التي سيتم توريدها بموجب العقد.

8.2 إذا رفضت شركة دي اتش ال البضائع لأي سبب، فإن الملكية والمخاطر في البضائع المرفوضة تعود إلى المورد.

8.2 إذا رفضت شركة دي اتش ال البضائع لأي سبب، فإن الملكية والمخاطر في البضائع المرفوضة تعود إلى المورد.



<p>8.2 If the Goods are rejected by DHL for any reason, title and risk in the Goods rejected shall revert to the Supplier.</p>	<p>8.3 يُمنح المستلم المعني للسلع و/أو الخدمات فترات زمنية معقولة لفحصها وقبولها أو رفضها. ولا يُعتبر أن دي اتش ال قد قبلت السلع إلا بعد أن يكون لدى دي اتش ال وقت معقول لفحصها بعد التسليم أو، إذا حدث ذلك لاحقًا، في غضون فترة زمنية معقولة بعد ظهور أي عيب كامن في السلع.</p>
<p>8.3 The respective recipient of the Goods and/or Services shall be granted reasonable periods of time to examine and to accept or reject the Goods and/or Services. DHL shall not be deemed to have accepted the Goods until DHL has had a reasonable time to inspect them following delivery or, if later, within a reasonable time after any latent defect in the Goods has become apparent.</p> <p>Acceptance periods shall automatically be prolonged for such periods of time within which the respective recipient of the Goods and/or Services has not received all relevant material or documentation relating to the Goods and/or Services or within which defects or faults of the Goods and/or Services are being remedied or attempted to be remedied.</p>	<p>8.4 يتم تمديد فترات القبول تلقائيًا لفترات زمنية لم يتلق خلالها المستلم المعني للسلع و/أو الخدمات جميع المواد أو الوثائق ذات الصلة بالسلع و/أو الخدمات أو التي يتم خلالها إصلاح العيوب أو الأخطاء في السلع و/أو الخدمات أو محاولة إصلاحها.</p>



<p>8.4 All Goods rejected by DHL in accordance with this clause will be collected promptly by the Supplier at the Supplier's expense and risk in accordance with DHL's reasonable instructions.</p>	<p>8.5 سيتم جمع جميع السلع التي رفضتها دي اتش ال وفقاً لهذا البند على الفور من قبل المورد على نفقة المورد ومخاطرته وفقاً لتعليمات دي اتش ال المعقولة.</p>
<p><b>9 Invoicing and Payment Terms</b></p>	<p><b>9. شروط الفوترة والدفع</b></p>
<p>9.1 The Supplier shall only be entitled to invoice DHL after compliant delivery of the Goods and/or performance of the Services, as appropriate, unless otherwise agreed in writing by DHL.</p> <p>9.2 The Supplier shall submit all invoices to DHL strictly in accordance with the following:</p> <p>9.2.1 All invoices must be submitted bearing the correct information as follows:</p> <p>I. Supplier's full legal company name, registration number, address, telephone number, facsimile number and email address (remittance advice will be sent to this e-mail address);</p> <p>II. delivery/provision of full DHL service address including company trading name, company registration number, and post-code (cost center and function for DHL);</p> <p>III. invoice number;</p> <p>IV. invoice date;</p>	<p>9.1 لا يحق للمورد إرسال فاتورة إلى دي اتش ال إلا بعد تسليم البضائع و/أو أداء الخدمات وفقاً للشروط المناسبة، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابياً من قبل دي اتش ال.</p> <p>9.2 يجب على المورد تقديم جميع الفواتير إلى دي اتش ال وفقاً لما يلي بدقة:</p> <p>9.2.1 يجب تقديم جميع الفواتير مع المعلومات الصحيحة على النحو التالي:</p> <p>(أ) الاسم القانوني الكامل للشركة التابعة للمورد، ورقم التسجيل، والعنوان، ورقم الهاتف، ورقم الفاكس، وعنوان البريد الإلكتروني (سيتم إرسال إشعار التحويل إلى عنوان البريد الإلكتروني هذا)؛</p> <p>(ب) تسليم/توفير عنوان خدمة دي اتش ال الكامل بما في ذلك الاسم التجاري للشركة، ورقم تسجيل الشركة، والرمز البريدي (مركز التكلفة والوظيفة لشركة دي اتش ال)؛</p> <p>(ت) رقم الفاتورة؛</p> <p>(ث) تاريخ الفاتورة؛</p>



V. account number – DHL's account number with the Supplier;	(ج) رقم الحساب - رقم حساب دي اتش ال لدى المورد؛
VI. name of person at DHL's location ordering the Goods/Services;	(ح) اسم الشخص في موقع دي اتش ال الذي يطلب البضائع/الخدمات؛
VII. purchase method (Purchase Order Number, service request, visa card, fleet reference, works order etc.);	(خ) طريقة الشراء (رقم طلب الشراء، طلب الخدمة، بطاقة التأشيرة، مرجع الأسطول، طلب العمل وما إلى ذلك)؛
VIII. description of Goods/Services provided;	(د) وصف البضائع/الخدمات المقدمة؛
IX. net value;	(ذ) القيمة الصافية؛
X. VAT value;	(ر) قيمة ضريبة القيمة المضافة؛
XI. total value;	(ز) القيمة الإجمالية؛
XII. VAT number;	(س) رقم ضريبة القيمة المضافة؛
XIII. to the extent not previously provided, bank details (in IBAN/Swift format when international business);	(ش) إلى الحد الذي لم يتم تقديمه مسبقًا، تفاصيل البنك (بتنسيق ايبان/سيوافت عند الأعمال الدولية)؛
XIV. any other requirement under applicable law.	(ص) أي متطلب آخر بموجب القانون المعمول به.
9.2.2 Payment will only be made against receipt of a correct invoice.	9.2.2 لن يتم الدفع إلا عند استلام فاتورة صحيحة.
9.2.3 All invoices must be submitted by the Supplier within six (6) months after the date of receipt by or on behalf of DHL of satisfactory Goods and/or Services and sent to the appropriate invoice destination as set out in the Purchase Order. Failure by the Supplier to submit invoices in accordance with this clause within this six (6) months period will, to the extent permitted by applicable law, result in a waiver by the Supplier of its right to receive payment from DHL for provision of such Goods and/or Services.	9.2.3 يجب على المورد تقديم جميع الفواتير في غضون ستة (6) أشهر من تاريخ استلام دي اتش ال أو نيابة عنها للبضائع و/أو الخدمات المرضية وإرسالها إلى وجهة الفاتورة المناسبة كما هو موضح في طلب الشراء. إن فشل المورد في تقديم الفواتير وفقًا لهذا البند خلال فترة الستة (6) أشهر هذه، سيؤدي إلى التنازل من جانب المورد عن حقه في تلقي الدفع من دي اتش ال مقابل توفير هذه السلع و/أو الخدمات، وذلك إلى الحد الذي يسمح به القانون المعمول به.



- 9.3 Subject to satisfactory receipt and acceptance of the Goods and/or Services, invoices shall become due for payment sixty (60) days after the receipt of a correct invoice by DHL (unless applicable law requires a shorter payment period). Payment shall be made in the currency as stated in the Purchase Order.
- 9.4 Upon DHL's request the Supplier undertakes to submit invoices electronically to DHL at no additional cost to DHL via DHL's third party provider. The Supplier shall comply with DHL e-billing requirements. Therefore, the Supplier will separately conclude a corresponding nil cost agreement with this third party provider.
- 9.5 DHL shall be entitled to offset against any sum due to the Supplier any sum owed to DHL by the Supplier and to withhold payment (whether otherwise due under the Contract and/or any other agreement) for Goods and/or Services which have not been provided in accordance with the Contract. The Supplier is not entitled to set off receivables against DHL without the prior written consent of DHL.
- 9.3 مع مراعاة الاستلام والقبول المرضي للسلع و/أو الخدمات، تصبح الفواتير مستحقة الدفع بعد ستين (60) يومًا من استلام دي اتش ال لفاتورة صحيحة (ما لم يتطلب القانون المعمول به فترة سداد أقصر). يجب أن يتم الدفع بالعملية المذكورة في أمر الشراء.
- 9.4 بناءً على طلب دي اتش ال، يلتزم المورد بتقديم الفواتير إلكترونيًا إلى دي اتش ال دون أي تكلفة إضافية لشركة دي اتش ال عبر مزود الطرف الثالث لشركة دي اتش ال. يجب على المورد الامتثال لمتطلبات الفوترة الإلكترونية لشركة دي اتش ال. لذلك، سيبرم المورد بشكل منفصل اتفاقية تكلفة صفرية مقابلته مع هذا المزود التابع لجهة خارجية.
- 9.5 يحق لشركة دي اتش ال خصم أي مبلغ مستحق لشركة دي اتش ال من أي مبلغ مستحق لها من قبل المورد وحجب الدفع (سواء كان مستحقًا بموجب العقد و/أو أي اتفاقية أخرى) مقابل السلع و/أو الخدمات التي لم يتم تقديمها وفقًا للعقد. لا يحق للمورد خصم مستحقات من دي اتش ال دون موافقة كتابية مسبقة من دي اتش ال.



9.6 Where appropriate, Value Added Tax and any other tax, duty or fee imposed from time to time by any government or other authority must be identified separately on each invoice in accordance with the relevant laws and regulations (and all relevant Value Added Tax numbers and details must be provided).

9.7 An electronic copy of selected invoices may be requested by DHL for auditing purposes and should be dispatched within 24 hours of the request. The Supplier shall keep full and accurate records and documentation to substantiate the amounts claimed in any invoice. These records shall be made available to DHL upon request. In addition, the records related to DHL shall be open to audit for a period of one (1) year after the completion or (if later) expiry or termination of the Contract.

9.8 If DHL disputes any sum on an invoice, subject to applicable law, it may withhold the entire sum owed under that invoice and it will notify the Supplier in writing of such dispute, giving full details of the dispute and of the actual sum it claims on bona fide grounds not to be liable to pay.

9.6 حيثما كان ذلك مناسباً، يجب تحديد ضريبة القيمة المضافة وأي ضريبة أو رسوم أخرى مفروضة من وقت لآخر من قبل أي حكومة أو سلطة أخرى بشكل منفصل على كل فاتورة وفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة (ويجب توفير جميع أرقام وتفاصيل ضريبة القيمة المضافة ذات الصلة).

9.7 يجوز لشركة دي اتش ال طلب نسخة إلكترونية من الفواتير المحددة لأغراض التدقيق، ويجب إرسالها خلال 24 ساعة من الطلب. ويتعين على المورد الاحتفاظ بسجلات ووثائق كاملة ودقيقة لإثبات المبالغ المطالب بها في أي فاتورة. ويجب توفير هذه السجلات لشركة دي اتش ال عند الطلب. بالإضافة إلى ذلك، تكون السجلات المتعلقة بشركة دي اتش ال مفتوحة للتدقيق لمدة عام واحد (1) بعد اكتمال العقد أو (إذا كان لاحقاً) انتهاء صلاحيته أو إنهائه.

9.8 إذا اعترضت شركة دي اتش ال على أي مبلغ في فاتورة، وفقاً للقانون المعمول به، فيجوز لها حجب المبلغ الإجمالي المستحق بموجب تلك الفاتورة وستقوم بإخطار المورد كتابياً بهذا النزاع، مع إعطاء تفاصيل كاملة عن النزاع والمبلغ الفعلي الذي تطالب به على أسس حسن النية لعدم التزامها بالدفع.



9.9 If notwithstanding the provisions of this clause the Supplier takes any steps to recover sums or payments it believes to be due to it (including the issue of court proceedings) having failed to adhere strictly to the requirements of the Contract, then any loss, costs or damage (including legal and court fees) of whatever nature incurred by or on behalf of DHL shall be the responsibility of the Supplier, who shall keep DHL indemnified in respect thereof.

9.10 Payment by DHL does not in any way imply a waiver of rights. If amounts have been invoiced by the Supplier when it is not entitled to do so under the Contract, the Supplier must advise DHL promptly and shall return to DHL (in any event promptly upon demand) any such sums paid unless otherwise agreed.

9.11 Payment of invoices shall be made by electronic transfer to an account designated in writing by Supplier in the currency agreed in the Purchase Order.

9.9 إذا اتخذ المورد، على الرغم من أحكام هذا البند، أي خطوات لاسترداد المبالغ أو المدفوعات التي يعتقد أنها مستحقة له (بما في ذلك إصدار إجراءات قضائية) بعد فشله في الالتزام الصارم بمتطلبات العقد، فإن أي خسارة أو تكاليف أو أضرار (بما في ذلك الرسوم القانونية والقضائية) مهما كانت طبيعتها التي تكبدتها دي اتش ال أو نيابة عنها تكون مسؤولية المورد، الذي سيحافظ على تعويض دي اتش ال فيما يتعلق بذلك.

9.10 لا يعني الدفع من قبل دي اتش ال بأي حال من الأحوال التنازل عن الحقوق. إذا تم إصدار فواتير بالمبالغ من قبل المورد عندما لا يكون مستحقاً في القيام بذلك بموجب العقد، فيجب على المورد إخطار دي اتش ال على الفور ويجب عليه إعادة أي مبالغ مدفوعة إلى دي اتش ال (في أي حال فوراً عند الطلب) ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.

9.11 يتم سداد الفواتير عن طريق التحويل الإلكتروني إلى حساب معين كتابياً من قبل المورد بالعملة المتفق عليها في أمر الشراء.



<p>9.12 The Supplier must provide accurate bank account details to allow payments to be made by DHL, and keep DHL informed of any subsequent changes to their bank details. The Supplier accepts that failure to provide accurate bank details may result in payments being delayed. Where DHL is required by local law to pay duties and taxes on behalf of the Supplier it is authorised by the Supplier to do so, and to recover such sums from the Supplier either directly or by set off on the Supplier's invoice.</p>	<p>9.12 يتعين على المورد تقديم تفاصيل دقيقة عن حسابه المصرفي للسماح لشركة دي اتش ال بإجراء المدفوعات، وإبلاغ دي اتش ال بأي تغييرات لاحقة في تفاصيل حسابه المصرفي. ويوافق المورد على أن عدم تقديم تفاصيل دقيقة عن الحساب المصرفي قد يؤدي إلى تأخير المدفوعات. وفي حالة إلزام شركة دي اتش ال بموجب القانون المحلي بدفع الرسوم والضرائب نيابة عن المورد، فإن المورد مخول بذلك، واسترداد هذه المبالغ من المورد إما بشكل مباشر أو عن طريق خصمها من فاتورة المورد.</p>
<p><b>10 Warranties and Indemnities</b></p>	<p><b>11 الضمانات والتعويضات</b></p>



<p>10.1 The Supplier shall be liable for and shall indemnify and shall keep indemnified DHL on demand against any and all claims, actions, liabilities, losses, damages, injury, costs and expenses (including legal expenses) suffered or incurred by DHL or any member of DHL's group or by any agent, employee, assignee, contractor or sub-contractor of DHL which arise directly or indirectly out of or in connection with the Supplier's performance under the Contract, including any losses or expenses arising out of any third party demand, claim or action (including any claim alleging infringement of third party rights) and/or any misrepresentation, negligence, fraud, misconduct or breach of statutory duty of or by the Supplier or Supplier's Personnel, and in particular as a result of or in connection with:</p> <p>10.1.1 Breach of any warranty or undertaking by the Supplier in relation to the Goods and/or Services;</p> <p>10.1.2 Any claim that the Goods and/or Services infringe, or their use or resale infringes the patent, copyright, design right, trade mark or other intellectual property rights of any other person;</p> <p>10.1.3 Any act or omission of the Supplier or its Personnel in supplying, delivering and installing the Goods;</p>	<p>10.1 يكون المورد مسؤولاً عن تعويض دي اتش ال وإبقائها معوضة عند الطلب ضد أي وجميع المطالبات والإجراءات والمسؤوليات والخسائر والأضرار والإصابات والتكاليف والنفقات (بما في ذلك النفقات القانونية) التي تكبدتها دي اتش ال أو أي عضو في مجموعة دي اتش ال أو أي وكيل أو موظف أو متنازل أو مقاول أو مقاول من الباطن لشركة دي اتش ال والتي تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن أو فيما يتعلق بأداء المورد بموجب العقد، بما في ذلك أي خسائر أو نفقات ناشئة عن أي طلب أو مطالبة أو إجراء من قبل طرف ثالث (بما في ذلك أي مطالبة تزعم انتهاك حقوق طرف ثالث) و/أو أي تحريف أو إهمال أو احتيال أو سوء سلوك أو خرق للواجب القانوني من قبل المورد أو موظفي المورد، وخاصة نتيجة أو فيما يتعلق بما يلي:</p> <p>10.1.1 خرق أي ضمان أو تعهد من قبل المورد فيما يتعلق بالسلع و/أو الخدمات؛</p>
---	---



<p>10.1.4 Any act or omission of any of the Supplier or its Personnel in connection with the performance of the Services; and</p> <p>10.1.5 Any injury or other loss caused to an employee of DHL or any other person on DHL's premises, caused by any default or negligence on the Supplier's part.</p>	<p>10.1.2 أي مطالبة بأن البضائع و/أو الخدمات تنتهك، أو استخدامها أو إعادة بيعها ينتهك براءة الاختراع أو حقوق النشر أو حقوق التصميم أو العلامة التجارية أو حقوق الملكية الفكرية الأخرى لأي شخص آخر؛</p> <p>10.1.3 أي فعل أو تقصير من جانب المورد أو موظفيه في توريد وتسليم وتركيب البضائع؛</p> <p>10.1.4 أي فعل أو تقصير من جانب أي من المورد أو موظفيه فيما يتعلق بأداء الخدمات؛ و</p> <p>10.1.5 أي إصابة أو خسارة أخرى تلحق بموظف في دي اتش ال أو أي شخص آخر في مقر دي اتش ال، بسبب أي تقصير أو إهمال من جانب المورد.</p>
<p>10.2 The Supplier shall comply with the Supplier Code of Conduct, and all DHL policies (as updated from time to time) that are provided by DHL to the Supplier. The Supplier agrees to familiarize itself with such policies, inform and sufficiently train the Personnel as to their contents. The Supplier's entry and/or attendance at any DHL site is subject to the terms of such policies.</p> <p>In addition to the Supplier Code of Conduct, the following applies:</p>	<p>10.2 يتعين على المورد الامتثال لقواعد سلوك الموردين وجميع سياسات دي اتش ال (كما يتم تحديثها من وقت لآخر) التي تقدمها دي اتش ال للمورد. ويوافق المورد على التعرف على هذه السياسات وإبلاغ الموظفين وتدريبهم بشكل كافٍ على محتوياتها. يخضع دخول المورد و/أو حضوره لأي موقع من مواقع دي اتش ال لشروط هذه السياسات.</p> <p>بالإضافة إلى قواعد سلوك الموردين، ينطبق ما يلي:</p>



<p>10.2.1 DHL may adjust Supplier's obligations as per the Supplier Code of Conduct depending on the results of the risk assessment carried out by DHL on an ongoing basis. DHL shall notify the Supplier of any necessary additional obligations to the Supplier Code of Conduct at least one month before they come into effect. Unless DHL receives a written objection from the Supplier within 1 month of receipt of this notification, these changes shall be deemed accepted. DHL shall specifically point out this consequence to the Supplier upon notification of the changes.</p>	<p>10.2.1 يجوز لشركة دي اتش ال تعديل التزامات المورد وفقاً لقواعد سلوك الموردين اعتماداً على نتائج تقييم المخاطر الذي أجرته دي اتش ال على أساس مستمر. يجب على دي اتش ال إخطار المورد بأي التزامات إضافية ضرورية لقواعد سلوك الموردين قبل شهر واحد على الأقل من سريانها. ما لم تتلق دي اتش ال اعتراضاً كتابياً من المورد في غضون شهر واحد من استلام هذا الإشعار، تعتبر هذه التغييرات مقبولة. يجب على دي اتش ال الإشارة على وجه التحديد إلى هذه النتيجة للمورد عند عدم إخطاره بالتغييرات.</p>
<p>10.2.2 The Supplier shall regularly inform DHL about any infringements and risks identified in the Supplier's supply chain and the measures taken in this respect.</p>	<p>10.2.2 يتعين على المورد إبلاغ دي اتش ال بانتظام عن أي مخالفات ومخاطر تم تحديدها في سلسلة توريد المورد والتدابير المتخذة في هذا الصدد.</p>
<p>10.2.3 The Supplier shall pass on to its employees in an appropriate manner the information received from DHL on accessibility, responsibility, and implementation of DHL's complaints procedure. The complaints procedure must be accessible to employees while maintaining confidentiality of identity and with effective protection against any retaliation.</p>	<p>10.2.3 يتعين على المورد أن ينقل إلى موظفيه بطريقة مناسبة المعلومات التي تلقاها من دي اتش ال بشأن إمكانية الوصول والمسؤولية وتنفيذ إجراءات الشكاوى الخاصة بـ دي اتش ال. يجب أن تكون إجراءات الشكاوى متاحة للموظفين مع الحفاظ على سرية الهوية مع الحماية الفعالة ضد أي انتقام.</p>



<p>10.3 The Supplier warrants and undertakes with regard to the provision of Goods and/or Services to DHL, that:</p>	<p>10.3 يضمن المورد ويتعهد فيما يتعلق بتوفير السلع و/أو الخدمات لشركة دي اتش ال، بما يلي:</p>
<p>10.3.1 it has and will retain full control over the employment, direction, compensation and discharge of all Supplier's Personnel, and to that end has and continues to have valid and labor-law compliant contracts of employment with all Supplier's Personnel for the duration of the Contract;</p>	<p>10.3.1 أنه يحتفظ بالسيطرة الكاملة على توظيف وتوجيه وتعويض وفصل جميع موظفي المورد، وتحقيقاً لهذا الغرض، لديه الاستمرار في الاحتفاظ بعقود توظيف سارية ومتوافقة مع قانون العمل مع جميع موظفي المورد طوال مدة العقد؛</p>
<p>10.3.2 it will be solely responsible for all matters relating to payment of salaries and wages of all Supplier's Personnel, and for due and proper compliance with labor, tax and social security legislation, work permit rules, compensation and benefits requirements, including the correct and timely payment of wages payable and resolution of any grievances under all applicable laws;</p>	<p>10.3.2 سيكون مسؤولاً بشكل كامل عن جميع الأمور المتعلقة بدفع رواتب وأجور جميع موظفي المورد، وعن الامتثال للوائح والالتزامات لقوانين العمل والضرائب والضمان الاجتماعي، وقواعد تصريح العمل، ومتطلبات التعويضات والمزايا، بما في ذلك الدفع الصحيح وفي الوقت المناسب للأجور المستحقة وحل أي شكاوى بموجب جميع القوانين المعمول بها؛</p>
<p>10.3.3 it shall be fully responsible for the acts and omissions of Supplier's Personnel during the performance of Supplier's obligations to DHL under the Contract.</p>	<p>10.3.3 سيكون مسؤولاً بشكل كامل عن أفعال وتقصير موظفي المورد أثناء أداء التزامات المورد تجاه دي اتش ال بموجب العقد.</p>



<p>10.4 Failure to pay or late payment, withholding or transfer of wages, wage taxes, turnover taxes, social security premium contributions or employee insurance contributions shall constitute valid grounds for DHL to terminate the Contract in writing with immediate effect.</p> <p>10.5 The representations, warranties, indemnities and remedies contained in the Contract shall be in addition to those implied by law or in equity (which shall be deemed incorporated into the Contract).</p> <p>10.6 Neither Party excludes its liability to the extent that it would be unlawful or illegal for them to do so.</p> <p>10.7 The Supplier will either (a) procure for DHL the benefit of any warranties in respect of the Goods and/or Services from the third party supplier(s) (whether by assignment or granted directly by the third party supplier(s)) or (b) grant DHL the same warranties that the Supplier receives from the third party supplier(s) in respect of the Goods and/or Services.</p>	<p>10,4 يشكل الفشل في الدفع أو التأخر في الدفع أو حجب أو نقل الأجور أو ضرائب الأجور أو ضرائب المبيعات أو مساهمات أقساط الضمان الاجتماعي أو مساهمات التأمين على الموظفين أسبابًا صالحة لشركة دي اتش ال لإنهاء العقد كتابيًا على الفور.</p> <p>10,5 يجب أن تكون التصرّيات والضمانات والتعويضات والانتصاف الواردة في العقد ان يكون بالإضافة إلى تلك التي ضمنها القانون أو الإنصاف (والتي تعتبر مدمجة في العقد).</p> <p>10,6 لا يستبعد أي طرف مسؤوليته إلى الحد الذي يكون فيه القيام بذلك غير قانوني بالنسبة له.</p> <p>10,7 سيقوم المورد إما (أ) بتأمين استفادة دي اتش ال من أي ضمانات فيما يتعلق بالسلع و/أو الخدمات من الموردين الخارجيين (سواء عن طريق التنازل أو منحها مباشرة من قبل الموردين الخارجيين) أو (ب) منح دي اتش ال نفس الضمانات التي يتلقاها المورد من الموردين الخارجيين فيما يتعلق بالسلع و/أو الخدمات.</p>
<p><b>11 Supplier reliability</b></p>	<p><b>11. موثوقية المورد</b></p>



- |   |  |
|---|--|
| 11.1 At the request of DHL, the Supplier shall at its own expense participate in a reliability screening of itself and/or its Personnel, including undertaking any additional checks or obtaining any certificates of good conduct that DHL may require.  | 11:1 بناءً على طلب دي اتش ال، يتعين على المورد وعلى نفقته الخاصة المشاركة في فحص موثوقية نفسه و/أو موظفيه، بما في ذلك إجراء أي فحوصات إضافية أو الحصول على أي شهادات حسن سلوك قد تطلبها دي اتش ال.   |
| 11.2 The Supplier warrants and agrees that the Personnel involved in the performance of the Contract shall adhere to the Supplier Code of Conduct.  | 11:2 يضمن المورد ويوافق على أن الموظفين المشاركين في تنفيذ العقد سوف يلتزمون بقواعد سلوك المورد.   |
| 11.3 The Supplier shall at the request of DHL, to the extent permitted by applicable (data protection) law, provide a specification of relevant personal information of Personnel involved in the performance of the Contract.  | 11:3 على المورد بناءً على طلب دي اتش ال، إلى الحد الذي يسمح به القانون المعمول به (حماية البيانات)، تقديم مواصفات المعلومات الشخصية ذات الصلة للموظفين المشاركين في تنفيذ العقد.   |
| 11.4 The Supplier shall at the request of DHL, and at the Supplier's cost, provide a recent certificate of good conduct (or similar statutory certification) in respect of itself and/or Personnel involved in the performance of the Contract, to the extent permitted by applicable law. Where any such certificate is requested, this must be provided before the provision of any Goods or Services under the Contract. | 11:4 على المورد بناءً على طلب دي اتش ال، وعلى نفقة المورد، تقديم شهادة حسن سلوك حديثة (أو شهادة قانونية مماثلة) فيما يتعلق به و/أو الموظفين المشاركين في تنفيذ العقد، إلى الحد الذي يسمح به القانون المعمول به. في حالة طلب أي شهادة من هذا القبيل، يجب تقديمها قبل تقديم أي سلع أو خدمات بموجب العقد. |



11.5 Supplier undertakes to use only Personnel who are professionally trained and have the appropriate skills and expertise for the performance of the Contract.	11:5 المورد باستخدام الموظفين المدربين مهنيًا والذين لديهم المهارات والخبرة المناسبة لأداء العقد فقط.
<b>12 Insurance</b>	<b>12. التأمين</b>
During the term of the Contract, the Supplier shall maintain in force, with a reputable insurance company, an adequate insurance, including professional indemnity insurance, product liability insurance and public liability insurance (and employer's liability insurance as mandatory under applicable law) to cover its liabilities that may arise under or in connection with the Contract, including any liability claims that may arise following the term of the Contract. . The Supplier shall, on DHL's request, produce both the insurance certificate giving details of cover and the receipt for the current year's premium in respect of each insurance.	خلال مدة العقد، يتعين على المورد الاحتفاظ بتأمين كافٍ ساري المفعول لدى شركة تأمين ذات سمعة طيبة، بما في ذلك تأمين المسؤولية المهنية وتأمين مسؤولية المنتج وتأمين المسؤولية العامة (وتأمين مسؤولية صاحب العمل كما هو إلزامي بموجب القانون المعمول به) لتغطية التزاماته التي قد تنشأ بموجب العقد أو فيما يتعلق به، بما في ذلك أي مطالبات بالمسؤولية قد تنشأ بعد انتهاء مدة العقد. يتعين على المورد، بناءً على طلب دي اتش ال، تقديم شهادة التأمين التي توضح تفاصيل التغطية والإيصال الخاص بقسط العام الحالي فيما يتعلق بكل تأمين.
<b>13 Failure to Perform</b>	<b>13. الفشل في الأداء</b>



13.1 DHL may, in the event of failure by the Supplier to comply with its obligations under the Contract (irrespective of whether the Goods and/or Services have been accepted or rejected by DHL), take immediately any one or more of the following courses of action:	13.1 في حالة فشل المورد في الامتثال لالتزاماته بموجب العقد (بغض النظر عما إذا كانت دي اتش ال قد قبلت أو رفضت البضائع و/أو الخدمات)، يجوز لشركة دي اتش ال اتخاذ أي من الإجراءات التالية على الفور:
13.1.1 suspend payment of all or any of the Supplier's invoices;	13.1.1 تعليق جميع الدفعات أو أي من فواتير المورد؛
13.1.2 recover damages and any additional costs arising from the failure to meet any requirement set out in the Contract;	13.1.2 استرداد الأضرار وأي تكاليف إضافية ناشئة عن الفشل في تلبية أي مطلب منصوص عليه في العقد؛
13.1.3 return faulty or defective Goods, at the expense and risk of the Supplier in accordance with the provisions of clause 6.8, in which case the Supplier will refund the full purchase price of such Goods;	13.1.3 إرجاع البضائع المعيبة أو المعيبة، على نفقة ومسؤولية المورد وفقًا لأحكام البند 6.8، وفي هذه الحالة سيعيد المورد ثمن الشراء الكامل لهذه البضائع؛
13.1.4 return faulty or defective Goods for repair or replacement in accordance with clause 6.8 (at DHL's discretion) by, and at the expense and risk of, the Supplier, such repair or replacement to be effected within seven (7) days of notification thereof to the Supplier;	13.1.4 إرجاع البضائع المعيبة للإصلاح أو الاستبدال وفقًا للبند 6.8 (وفقًا لتقدير دي اتش ال) من قبل المورد وعلى نفقته ومسؤوليته، على أن يتم هذا الإصلاح أو الاستبدال في غضون سبعة (7) أيام من إخطار المورد بذلك؛
13.1.5 repair any faulty or defective Goods at the expense of the Supplier;	13.1.5 إصلاح أي سلع معيبة على نفقة المورد؛
13.1.6 re-perform any faulty Services at the expense of the Supplier;	13.1.6 إعادة تنفيذ أي خدمات معيبة على نفقة المورد؛



<p>13.1.7 replace faulty or defective Goods and/or Services with equivalent goods and/or services purchased from an alternative source. Any additional costs incurred by DHL through obtaining such goods and/or services from alternative sources will be at the Supplier's cost; and</p> <p>13.1.8 terminate the Contract in accordance with clause 16.</p> <p>13.2 The remedies listed in clause 13.1 are without prejudice to any other rights or remedies to which DHL may be entitled.</p> <p>13.3 DHL shall not be liable to the Supplier or be responsible for any failure to supply the Goods or perform the Services caused by any defect, failure or lack of suitability of the Supplier's Systems. The Supplier will indemnify DHL against all losses, liabilities and wasted costs or expenses suffered by DHL as a consequence of any failure and/or defect of the Supplier's Systems or virus transferred from it to DHL's Systems.</p>	<p>13.1.7 استبدال السلع و/أو الخدمات المعيبة بسلع و/أو خدمات معادلة تم شراؤها من مصدر بديل. أي تكاليف إضافية تتكبدها دي اتش ال من خلال الحصول على مثل هذه السلع و/أو الخدمات من مصادر بديلة ستكون على نفقة المورد؛ و</p> <p>13.1.8 إنهاء العقد وفقاً للبند 16.</p> <p>13.2 لا تمس التدابير المذكورة في البند 13.1 بأي حقوق أو حلول أخرى يحق لـ دي اتش ال ممارستها والاستفادة منها.</p> <p>13.3 لن تكون دي اتش ال مسؤولة أمام المورد أو مسؤولة عن أي فشل في توريد السلع أو أداء الخدمات بسبب أي عيب أو فشل أو عدم ملائمة أنظمة المورد. يقوم المورد بتعويض دي اتش ال عن جميع الخسائر والالتزامات والتكاليف أو النفقات المهددة التي تتكبدها دي اتش ال نتيجة لأي فشل و/أو عيب في أنظمة المورد أو الفيروس الذي ينتقل منه إلى أنظمة دي اتش ال.</p>
<p><b>14 Industrial and Intellectual Property Rights</b></p>	<p><b>14. حقوق الملكية الصناعية والفكرية</b></p>



14.1 The Supplier shall ensure that all delivered Goods and/or Services are free from industrial and intellectual property rights of third parties or that the necessary licenses have been acquired. The Supplier shall notify DHL of and indemnify DHL against any and all claims, actions, liabilities, losses, damages, injury, costs and expenses (including legal expenses) resulting from any action or alleged infringement of any industrial and intellectual property rights, and at its own expense will defend or (at DHL's option) assist in the defense of any proceedings which may be brought against DHL by any third party resulting from the use of the Goods and/or Services.

14.2 All industrial and intellectual property rights created in the course of the performance of the Contract shall vest in and shall irrevocably belong to DHL. The Supplier agrees that any such industrial and intellectual property rights shall vest absolutely irrevocably and exclusively in DHL immediately upon such industrial and intellectual property rights coming into existence. The Supplier agrees to do all acts and execute all documents necessary to give effect to the provisions of this clause 14.2.

14.1 يتعين على المورد التأكد من أن جميع السلع و/أو الخدمات المسلمة خالية من حقوق الملكية الصناعية والفكرية لأطراف ثالثة أو أنه تم الحصول على التراخيص اللازمة. ويتعين على المورد إخطار دي اتش ال وتعويض دي اتش ال عن أي مطالبات أو إجراءات أو التزامات أو خسائر أو أضرار أو إصابات أو تكاليف ونفقات (بما في ذلك النفقات القانونية) الناتجة عن أي إجراء أو انتهاك مزعوم لأي حقوق ملكية صناعية وفكرية، وعلى نفقته الخاصة سيدافع المورد أو (حسب اختيار دي اتش ال) يساعد في الدفاع عن أي إجراءات قد ترفع ضد دي اتش ال من قبل أي طرف ثالث نتيجة لاستخدام السلع و/أو الخدمات.

14:2 تنتقل ملكية جميع حقوق الملكية الصناعية والفكرية التي تم إنشاؤها في سياق تنفيذ العقد إلى دي اتش ال وتنتمي إليها بشكل لا رجعة فيه. ويوافق المورد على أن أي حقوق ملكية صناعية وفكرية من هذا القبيل تنتقل ملكيتها بشكل لا رجعة فيه وحصري إلى دي اتش ال فور ظهور هذه الحقوق الصناعية والفكرية. يوافق المورد على القيام بجميع الأعمال وتنفيذ جميع المستندات اللازمة لإعطاء التأثير لأحكام هذا البند 14.2.



<p>14.3 If the provision of the Goods and/or Services includes the supply of industrial and intellectual property rights and/or other (comparable) rights held by the Supplier or its licensors, the Supplier hereby grants a free, non-exclusive, worldwide, unlimited, transferable, irrevocable, perpetual (sub)license to DHL of such industrial and intellectual property rights for the purpose of receiving and using the Goods and/or Services.</p> <p>14.4 Supplier shall not use DHL's intellectual property (name, logo, trademark or any other proprietary information) or those of its customers for any purpose whatsoever, including but not limited to any advertising or publicity, without the express prior written approval of DHL.</p>	<p>14:3 إذا كان توفير السلع و/أو الخدمات يتضمن توفير حقوق الملكية الصناعية والفكرية و/أو حقوق أخرى (مماثلة) والتي يمتلكها المورد أو مرخصوه، فإن المورد بموجب هذا البند يمنح ترخيصاً (فرعي) مجانياً وغير حصري وعالمياً وغير محدود وقابل للتحويل وغير قابل للإلغاء ودائماً لشركة دي اتش ال لاستخدام هذه الحقوق الصناعية والفكرية لغرض استلام واستخدام السلع و/أو الخدمات.</p> <p>14.4 لا يجوز للمورد استخدام الملكية الفكرية لشركة دي اتش ال (الاسم أو الشعار أو العلامة التجارية أو أي معلومات ملكية أخرى) أو تلك الخاصة بعملائها لأي غرض من الأغراض، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي إعلان أو دعاية، دون موافقة كتابية مسبقة صريحة من دي اتش ال.</p>
<p><b>15 Assignment and Sub-Contracting</b></p>	<p><b>15 التنازل والتعاقد من الباطن</b></p>



15.1 The Supplier shall not without the prior written consent of DHL assign, mortgage, charge, subcontract, delegate, declare a trust over or deal in any other manner with all or any of its rights and obligations under the Contract in terms of contract law and/or property law whether at law or in equity. DHL may at any time assign, mortgage, charge, subcontract, delegate, declare a trust over or deal in any other manner with all or any of its rights and obligations under the Contract in terms of contract law and/or property law whether at law or in equity.

15:1 لا يجوز للمورد دون موافقة كتابية مسبقة من دي اتش ال التنازل عن أو رهن أو تحميل أو التعاقد من الباطن أو تفويض أو إعلان الثقة أو التعامل بأي طريقة أخرى مع كل أو أي من حقوقه والتزاماته بموجب العقد بموجب قانون العقود و/أو قانون الملكية سواء بموجب القانون أو في إطار حقوق الملكية. كما أنه يجوز لشركة دي اتش ال في أي وقت التنازل عن أو رهن أو تحميل أو التعاقد من الباطن أو تفويض أو إعلان الثقة أو التعامل بأي طريقة أخرى مع كل أو أي من حقوقه والتزاماته بموجب العقد و بموجب قانون العقود و/أو قانون الملكية سواء بموجب القانون أو في إطار حقوق الملكية.



<p>15.2 The Supplier may only sub-contract any of its obligations under the Contract subject to prior written approval of DHL. Any consent given by DHL shall not relieve the Supplier of its obligations and duties and the Supplier shall remain primarily liable for such performance. The Supplier shall ensure that sub-contractors are selected and managed with care by the Supplier, any sub-contractor is competent and performance of the Contract is properly carried out in in line with First Class Industry Practice.</p>	<p>15:2 لا يجوز للمورد التعاقد من الباطن على أي من التزاماته بموجب العقد إلا بشرط الحصول على موافقة كتابية مسبقة من دي اتش ال. لا تعفي أي موافقة من دي اتش ال المورد من التزاماته وواجباته ويظل المورد مسؤولاً بشكل أساسي عن هذا الأداء. يجب على المورد التأكد من اختيار المقاولين من الباطن وإدارتهم بعناية من قبل المورد، وأن أي مقاول من الباطن مؤهل وأن أداء العقد يتم بشكل صحيح بما يتماشى مع ممارسات الصناعة من الدرجة الأولى.</p>
<p><b>16 Termination</b></p>	<p><b>16، إنهاء العقد</b></p>
<p>16.1 Without prejudice to any other rights or remedies to which it may be entitled, subject to applicable laws, either Party shall be entitled to terminate the Contract or any Purchase Order in full or part, without incurring any liability for such termination, immediately by giving notice in writing to the other Party at any time if:</p>	<p>16.1 دون الإخلال بأي حقوق أو سبل انتصاف أخرى قد يكون مستحقاً لها، وبموجب القوانين المعمول بها، يحق لأي طرف إنهاء العقد أو أي أمر شراء بالكامل أو جزئياً، دون تحمل أي مسؤولية عن هذا الإنهاء، بشكل فوري عن طريق إرسال إشعار كتابي إلى الطرف الآخر في أي وقت إذا:</p>



16.1.1 the other Party makes any voluntary arrangement with its creditors or (being a company) becomes subject to an administration order or goes into liquidation (otherwise than for purpose of amalgamation or solvent reconstruction), in each case under applicable insolvency law;

16.1.2 an encumbrancer takes possession, or a receiver, manager, administrator or administrative receiver is appointed, of all or any of the undertaking, income, property or assets of the other Party;

16.1.3 the other Party ceases, or threatens to cease, to carry on business; or

16.1.4 the period of a Force Majeure Event notified under clause 17 has lasted longer than 30 days.

16:1:1 إذا أبرم الطرف الآخر أي ترتيب طوعي مع دائنيه أو (باعتباره شركة) أصبح خاضعاً لأمر إداري أو دخل في تصفية (بخلاف الغرض من الاندماج أو إعادة الهيكلة القابلة للحل)، في كل حالة بموجب قانون الإفلاس المعمول به؛

16:1:2 إذا تملك صاحب الرهن حق الحيازة، أو تم تعيين متلقي أو مدير أو مسؤول إداري أو متلقي إداري، لكل أو أي من المشروع أو الدخل أو الممتلكات أو الأصول الخاصة بالطرف الآخر؛

16:1:3 إذا توقف الطرف الآخر عن ممارسة الأعمال أو هدد بالتوقف عنها؛ أو

16:1:4 استمرت فترة حدث القوة القاهرة المخطر به بموجب البند 17 لأكثر من 30 يومًا.

16.2 الشروط الواردة في البند 16.1 ليست شاملة، وأي شروط مماثلة أو مشابهة قد تؤثر على أي من الطرفين، ستمنح الطرف الآخر الحق في إنهاء العقد أو أي أمر شراء.

16.3 يجوز لشركة دي اتش إل إلغاء العقد أو أي أمر شراء دون أي مسؤولية تجاه المورد في أي وقت قبل بدء التنفيذ من قبل المورد عن طريق إرسال إشعار كتابي إلى المورد.



16.2 The conditions contained under clause 16.1 are not exhaustive and other such similar or analogous conditions which may affect either Party, will entitle the other Party to terminate the Contract or any Purchase Order.

16.3 DHL may cancel a Contract or any Purchase Order without liability to the Supplier at any time prior to the commencement of performance by the Supplier by giving written notice to the Supplier.

16.4 DHL may terminate the Contract or any Purchase Order in whole or in part at any time and for convenience without DHL incurring any liability by giving not less than 30 days' notice to the Supplier.

16.5 Notwithstanding any other rights or remedies to which DHL may be entitled under the Contract or under applicable law, DHL reserves the right at any time by giving notice in writing to the Supplier to terminate the Contract or any Purchase Order immediately, in full or part and without DHL incurring any liability:

16.5.1 if the Supplier commits a material breach or persistent breaches (whether material or not) of any of the terms of the Contract or a Purchase Order;

16.4 يجوز لشركة دي اتش ال إنهاء العقد أو أي أمر شراء كليًا أو جزئيًا في أي وقت ولأغراض الراحة دون أن تتحمل شركة دي اتش ال أي مسؤولية عن طريق إرسال إشعار لا يقل عن 30 يومًا إلى المورد.

16.5 على الرغم من أي حقوق أو سبل انتصاف أخرى قد تكون دي اتش ال مستحقة لها بموجب العقد أو بموجب القانون المعمول به، تحتفظ دي اتش ال بالحق في أي وقت عن طريق إرسال إشعار كتابي إلى المورد بإنهاء العقد أو أي أمر شراء على الفور، كليًا أو جزئيًا ودون أن تتحمل دي اتش ال أي مسؤولية:

16.5.1 إذا ارتكب المورد خرقًا ماديًا أو خروقات مستمرة (سواء كانت جوهريّة أم لا) لأي من شروط العقد أو أمر الشراء؛

16.5.2 إذا ارتكب المورد أي خرق للعقد أو أمر الشراء، والذي لم يتم علاجه بطريقة مقبولة لشركة دي اتش ال في غضون 14 يومًا من إخطار دي اتش ال بطلب علاج الخرق ما لم يتم توفير فترة أقصر بموجب أي بند من بنود العقد؛



16.5.2 if the Supplier commits any breach of the Contract or a Purchase Order, which has not been remedied in a manner acceptable to DHL within 14 days of notification from DHL requesting remedy of the breach unless a shorter period is provided by any provision of the Contract;	16.5.3 إذا فشل المورد في الامتثال لأحكام مدونة قواعد سلوك الموردين أو أي من السياسات الأخرى المشار إليها في البند 10.2؛
16.5.3 where the Supplier has failed to comply with the provisions of the Supplier Code of Conduct or any of the other policies referred to in clause 10.2;	16.5.4 إذا كان هناك تغيير في السيطرة أو الملكية للمورد أو أعماله أو بيع جزء من أعماله إلى طرف ثالث؛ أو
16.5.4 if there is a change of control or ownership of the Supplier or its business or part of its business is sold to a third party; or	16.5.5 تحدد دي اتش ال أن المورد قد شهد تدهورًا خطيرًا في ظروفه المالية قد يؤثر على قدرته على الأداء بموجب العقد.
16.5.5 DHL determines that the Supplier has experienced a serious deterioration in its financial circumstances that may impact its ability to perform under the Contract.	16.6 لا يحق للمورد المطالبة بالتعويضات أو التعويض نتيجة لإنهاء العقد في الظروف المذكورة أعلاه، بينما يجب على المورد تعويض أي مبالغ مدفوعة مسبقًا من دي اتش ال مقابل سلع و/أو خدمات لم يتم تقديمها بعد في تاريخ إنهاء العقد على الفور.



<p>16.6 The Supplier shall not be entitled to claim damages or indemnification as a result of termination in the above circumstances. Any amounts pre-paid by DHL for Goods and/or Services not yet rendered as at the date of termination shall be promptly reimbursed by Supplier.</p> <p>16.7 DHL shall have no liability to the Supplier whatsoever other than in relation to the payment of the charges properly incurred under this Contract, and in no event shall DHL be liable to Supplier for loss of profits (whether direct or indirect and whether actual or anticipated) or any indirect or consequential loss.</p> <p>16.8 The expiry or termination of the Contract or a Purchase Order howsoever arising will be without prejudice to the rights, and liabilities of either Party accrued prior to expiry or termination.</p> <p>16.9 The provisions in the Contract which expressly or impliedly continue to have effect after expiry or termination, in particular provisions related to intellectual property rights, confidentiality, data protection, competition, indemnification and governing law and jurisdiction, shall continue to be enforceable notwithstanding expiry or termination.</p>	<p>16.7 لن تتحمل دي اتش ال أي مسؤولية تجاه المورد بأي حال من الأحوال بخلاف ما يتعلق بدفع الرسوم المتكبدة بشكل صحيح بموجب هذا العقد، ولن تكون دي اتش ال مسؤولة في أي حال من الأحوال أمام المورد عن خسارة الأرباح (سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وسواء كانت فعلية أو متوقعة) أو أي خسارة غير مباشرة أو لاحقة.</p> <p>16.8 إن انتهاء أو إنهاء العقد أو أمر الشراء مهما كانت الأسباب لن يكون مساساً بحقوق والتزامات أي من الطرفين المستحقة قبل انتهاء أو إنهاء العقد.</p> <p>16.9 تظل الأحكام الواردة في العقد والتي تستمر صراحةً أو ضمناً في سريان مفعولها بعد انتهاء أو إنهاء العقد، وخاصة الأحكام المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والسرية وحماية البيانات والمنافسة والتعويض والقانون الحاكم والاختصاص القضائي، سارية المفعول على الرغم من انتهاء أو إنهاء العقد.</p>
<p><b>17 Force Majeure</b></p>	<p><b>17. القوة القاهرة</b></p>



- 17.1 Neither Party shall be liable for any delay or failure in performing its obligations under the Contract if the delay or failure was due to a Force Majeure Event.
- 17.2 If the Supplier is unable to perform its obligations under the Contract as a direct result of a Force Majeure Event, the Supplier shall give written notice to DHL stating the cause in question, and clause 17.1 shall take effect from the date of such notice.
- 17.3 The Parties' performance of obligations and payments under the Contract shall be suspended during the period of the Force Majeure Event. Immediately upon the Force Majeure Event ceasing to have effect the Party relying upon it shall notify the other in writing.
- 17.4 The Supplier shall at all times during the term of the Contract have in place disaster recovery arrangements which are sufficient to enable supply of the Goods and full performance of the Services to be resumed within the periods set out in its disaster recovery plan (a copy of which shall be made available to DHL on request).
- 17.1 لن يكون أي طرف مسؤولاً عن أي تأخير أو فشل في الوفاء بالتزاماته بموجب العقد إذا كان التأخير أو الفشل ناتجاً عن حدث قوة قاهرة.
- 17.2 إذا كان المورد غير قادر على الوفاء بالتزاماته بموجب العقد كنتيجة مباشرة لحدث قوة قاهرة، فيجب على المورد إرسال إشعار كتابي إلى دي اتش ال يوضح السبب المعني، ويدخل البند 17.1 حيز التنفيذ من تاريخ هذا الإشعار.
- 17.3 يجب تعليق أداء الطرفين للالتزامات والمدفوعات بموجب العقد أثناء فترة حدث القوة القاهرة. وفور توقف حدث القوة القاهرة عن التأثير، يجب على الطرف الذي يعتمد على القوة القاهرة إخطار الطرف الآخر كتابياً.
- 17.4 يجب على المورد في جميع الأوقات أثناء مدة العقد أن يكون لديه ترتيبات استرداد الكوارث الكافية لتمكين توريد البضائع والأداء الكامل للخدمات ليتم استئنافها خلال الفترات المنصوص عليها في خطة الاسترداد من الكوارث (يجب توفير نسخة منها لشركة دي اتش ال عند الطلب).



18 Inducements and Conflicts of Interest	18، الحوافز وتضارب المصالح
<p>18.1 The Supplier shall not offer to any employee of DHL or its representatives any gift, consideration, inducement, reward or forbearance in relation to the obtaining or execution of the Contract or any Purchase Orders or any other contract or arrangement between DHL and the Supplier.</p> <p>18.2 The Supplier shall declare to DHL any relationships with DHL staff who may be involved in the process of procurement of selection of Supplier and shall in any event declare to DHL any conflicts of interest with DHL. Failure to promptly declare such relationships or conflicts of interests shall be deemed a breach by the Supplier.</p> <p>18.3 To the best of its knowledge and belief, neither the Supplier nor any of its affiliates (i) has at any time been found by a court in any jurisdiction to have engaged in any corrupt act (or similar conduct), (ii) has at any time admitted to having engaged in any corrupt act (or similar conduct), or (iii) has at any time been investigated or been suspected in any jurisdiction of having engaged in any corrupt act (or similar conduct).</p>	<p>18.1 لا يجوز للمورد أن يعرض على أي موظف في دي اتش ال أو ممثلها أي هدية أو مقابل أو حافز أو مكافأة أو تسامح فيما يتعلق بالحصول على العقد أو تنفيذه أو أي أوامر شراء أو أي عقد أو ترتيب آخر بين دي اتش ال والمورد.</p> <p>18.2 يجب على المورد أن يصرح لشركة دي اتش ال بأي علاقات مع موظفي دي اتش ال الذين قد يكونون مشاركين في عملية شراء أو اختيار المورد، ويتعين عليه في أي حال أن يصرح لشركة دي اتش ال بأي تضارب في المصالح مع دي اتش ال. ويعتبر الفشل في الإفصاح الفوري عن مثل هذه العلاقات أو تضارب المصالح خرقاً من جانب المورد.</p>



	<p>18,3 وفقًا لأفضل علم واعتقاد، لم يُدان المورد أو أي من الشركات التابعة له في أي وقت من قبل محكمة في أي ولاية قضائية بارتكاب أي فعل فساد (أو سلوك مماثل)، أو (ب) لم يعترف في أي وقت بارتكاب أي فعل فساد (أو سلوك مماثل)، أو (ج) لم يتم التحقيق معه في أي وقت أو الاشتباه به في أي ولاية قضائية بارتكاب أي فعل فساد (أو سلوك مماثل).</p>
<p><b>19 Confidentiality</b></p>	<p><b>19، السرية</b></p>
<p>19.1 The Supplier shall keep secret and confidential all information and know-how disclosed to it by DHL (which in this context will include DHL Entities, their customers and suppliers) or otherwise connected with the business of DHL (which in this context will include DHL Entities, their customers and suppliers), which comes to the Supplier's knowledge, in the course of the Contract or as a result of the provision of the Goods and/or Services (and shall procure that its Personnel is similarly bound) and shall not disclose the same to any person save as expressly authorized in writing to be disclosed, by a duly authorized representative of DHL.</p>	<p>19,1 يتعين على المورد أن يحافظ على سرية جميع المعلومات والمعرفة الفنية التي يتم الكشف عنها له من قبل دي اتش ال (والتي تشمل في هذا السياق كيانات دي اتش ال وعملائها ومورديها) أو المرتبطة بأعمال دي اتش ال (والتي تشمل في هذا السياق كيانات دي اتش ال وعملائها ومورديها)، والتي تصل إلى علم المورد، أثناء تنفيذ العقد أو نتيجة لتقديم السلع و/أو الخدمات (ويتعين عليه التأكد من أن موظفيه ملزمون على نحو مماثل) ولا يجوز له الكشف عنها لأي شخص باستثناء ما هو مصرح به صراحة كتابيًا للكشف عنها، من قبل ممثل مفوض من دي اتش ال.</p>



19.2 Without prejudice to clause 19.1 above, the Supplier hereby undertakes only to disclose confidential information or know-how supplied to the Supplier by DHL to those of the Supplier's Personnel with a reasonable need to see and use it for the performance of the Contract and to use such information only for the purposes of the Contract.

19.3 Upon expiry or termination of the Contract the Supplier shall, subject to any legal retention obligations, upon the request of DHL, deliver up or destroy all documents, data, information and other material in its possession, custody or control that bear or incorporate any confidential information or know-how relating to the business of DHL (which in this context will include DHL Entities, their customers and suppliers).

19.4 The Supplier shall procure any and all third parties it involves as to their duty to observe the confidentiality obligations contained within the Contract. At the request of DHL, the Supplier shall provide proof that it has complied with this obligation.

19.2 دون الإخلال بالبند 19.1 أعلاه، يلتزم المورد بموجب هذا بالكشف فقط عن المعلومات السرية أو المعرفة الفنية التي تزود بها دي اتش المورد والذي بدوره يكشفها لموظفيه الذين لديهم حاجة معقولة لرؤيتها واستخدامها لأداء العقد واستخدام هذه المعلومات فقط لأغراض العقد.

19.3 عند انتهاء أو إنهاء العقد، يتعين على المورد، وفقاً لأي التزامات قانونية بالاحتفاظ، بناءً على طلب دي اتش ال، تسليم أو إتلاف جميع المستندات والبيانات والمعلومات والمواد الأخرى التي بحوزته أو تحت حراسته أو سيطرته والتي تحمل أو تتضمن أي معلومات سرية أو معرفة فنية تتعلق بأعمال دي اتش ال (والتي ستشمل في هذا السياق كيانات دي اتش ال وعملائها ومورديها).



19.5 The obligation of confidentiality contained in clause 19.1 shall not apply or (as the case may be) shall cease to apply (or in the case of clause 19.5.2 shall temporarily cease to apply for so long as disclosure is required and only for the purposes of clause 19.5.2) to information or know-how which:

19.5.1 at the time of its disclosure by DHL is already in the public domain or which subsequently enters the public domain other than by breach of the terms of the Contract by the Supplier; or

19.5.2 is required to be disclosed by applicable laws or regulations or order of a court of competent jurisdiction or government department or agency, provided that prior to such disclosure the Supplier shall advise DHL of the proposed form of the disclosure.

19.4 يجب على المورد إلزام جميع الأطراف الثالثة

التي يتعامل معها لأداء واجباته بمراعاة التزامات السرية المنصوص عليها في العقد. وبناءً على طلب DHL، يلتزم المورد بتقديم دليل على امتثاله بهذا الالتزام. 19.5 لا ينطبق التزام السرية الوارد في البند 19.1 أو (حسب الحالة) يتوقف عن التطبيق (أو في حالة البند 19.5.2 يتوقف مؤقتاً عن التطبيق طالما كان الإفصاح مطلوباً ولأغراض البند 19.5.2 فقط) على المعلومات أو المعرفة الفنية التي:

19.5.1 في وقت الكشف عنها من قبل دي اتش ال تكون بالفعل في المجال العام أو التي تدخل المجال العام لاحقاً بخلاف انتهاك شروط العقد من قبل المورد؛ أو

19.5.2 يطلب الكشف عنها بموجب القوانين أو اللوائح المعمول بها أو أمر من محكمة مختصة أو دائرة أو وكالة حكومية، شريطة أن يقوم المورد بإخطار دي اتش ال قبل هذا الكشف بالشكل المقترح للإفصاح.



<p>19.6 The Supplier shall not make any public announcement regarding the arrangements agreed between the Parties; publicize the Contract, any Purchase Order, or any part of them in any way; refer to its role under the Contract or any Purchase Order in any market material or presentations whatsoever; or use DHL logos or trademarks without the prior written consent of DHL, which DHL may withhold at its absolute discretion. The text of any external communication to be sent to any third party concerning the subject matter of the Contract shall require the prior written approval of DHL.</p>	<p>19.6 لا يجوز للمورد إصدار أي إعلان عام بشأن الترتيبات المتفق عليها بين الطرفين؛ أو نشر العقد أو أي أمر شراء أو أي جزء منهما بأي شكل من الأشكال؛ أو الإشارة إلى دوره بموجب العقد أو أي أمر شراء في أي مادة أو عروض تقديمية للسوق مهما كانت؛ أو استخدام شعارات دي اتش ال أو العلامات التجارية دون موافقة مسبقة أو كتابية من دي اتش ال، والتي يجوز لشركة دي اتش ال حججها وفقاً لتقديرها المطلق. يجب أن يتطلب نص أي اتصال خارجي يتم إرساله إلى أي طرف ثالث فيما يتعلق بموضوع العقد موافقة كتابية مسبقة من دي اتش ال.</p>
<p><b>20 Miscellaneous</b></p>	<p><b>20. متفرقات</b></p>
<p>20.1 The Contract constitutes the entire agreement and understanding of the Parties and supersedes all prior oral or written agreements, understandings or arrangements between them relating to the subject matter of the Contract that are not incorporated in the Contract.</p> <p>20.2 No variations to the Contract, the Specifications, prices, discounts, rebates, payment terms, or any other matter whatsoever relating to the Goods and/or Services will be accepted by DHL during the term of the Contract except variations discussed and agreed in writing by DHL.</p>	<p>20.1 يشكل العقد الاتفاق الكامل والتفاهم بين الطرفين ويحل محل جميع الاتفاقيات أو التفاهمات أو الترتيبات الشفهية أو المكتوبة السابقة بينهما فيما يتعلق بموضوع العقد والتي لم يتم تضمينها في العقد.</p>



20.3 No failure or delay on the part of either of the Parties to operate any right or remedy under the Contract shall be construed or operate as a waiver thereof nor shall any single or partial exercise of any right or remedy preclude the further exercise of such right or remedy as the case may be. The rights and remedies provided in the Contract are cumulative and are not exclusive of any rights or remedies provided by law.

20.4 If any provision or term of the Contract shall become or be declared illegal, invalid or unenforceable for any reason whatsoever such term or provision shall be divisible from the Contract and shall be deemed to be deleted from the Contract provided always that if such deletion substantially affects or alters the commercial basis of the Contract the Parties shall negotiate in good faith to amend and modify the provisions and terms of the Contract as may be necessary or desirable in the circumstances to give effect so far as possible to those original intentions. The validity of the other terms of the Contract and remainder of the provision in question shall not be affected thereby.

20.5 If the Goods are to be delivered and/or the Services are to be performed by instalments, the Contract will be treated as a single Contract and not severable.

20،2 لن تقبل دي اتش ال أي تعديلات على العقد أو المواصفات أو الأسعار أو الخصومات أو التخفيضات أو شروط الدفع أو أي مسألة أخرى تتعلق بالسلع و/أو الخدمات أثناء مدة العقد باستثناء التعديلات التي تمت مناقشتها والموافقة عليها كتابيًا من قبل دي اتش ال.

20،3 لا يتم تفسير أي فشل أو تأخير من جانب أي من الطرفين في تطبيق أي حق أو العلاج بموجب العقد أو تطبيقه على أنه تنازل عنه ولا يمنع أي ممارسة فردية أو جزئية لأي حق أو علاج ممارسة هذا الحق أو العلاج بشكل أكبر حسب الحالة. الحقوق والعلاجات المنصوص عليها في العقد تراكمية وليس حصرية لأي حقوق أو علاجات ينص عليها القانون.



- 20.4 إذا أصبح أي شرط أو حكم من أحكام العقد غير قانوني أو غير صالح أو غير قابل للتنفيذ لأي سبب من الأسباب، فإن هذا الشرط أو الحكم يكون قابلاً للفصل عن العقد ويعتبر محذوفاً من العقد بشرط أن يكون هذا الحذف مؤثراً بشكل كبير أو يغير الأساس التجاري للعقد، فيتعين على الطرفين التفاوض بحسن نية لتعديل أحكام وشروط العقد وتغييرها حسب الضرورة أو المرغوب فيه في ظل الظروف لإعطاء التأثير قدر الإمكان لتلك النوايا الأصلية. ولن تتأثر صلاحية الشروط الأخرى للعقد وبقيّة الحكم المعني بذلك.
- 20.5 إذا كان من المقرر تسليم البضائع و/أو أداء الخدمات على أقساط، فسيتم التعامل مع العقد باعتباره عقداً واحداً وغير قابل للتجزئة.
- 20.6 يكون كل طرف مسؤولاً عن التكاليف القانونية وغيرها من التكاليف التي تكبدها فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ العقد.
- 20.7 العناوين الواردة في العقد هي للإعلام فقط ويجب تجاهلها عند تفسيرها.
- 20.8 Each of the Parties shall be responsible for its respective legal and other costs incurred in relation to the preparation and execution of the Contract.
- 20.9 The headings in the Contract are for information only and are to be ignored in construing the same.
- 20.10 Words denoting the singular shall include the plural and vice versa and words denoting any gender shall include all genders.
- 20.11 Recitals, clauses, paragraphs or annexes are to recitals, clauses, paragraphs of and annexes to the Contract. The annexes form part of the operative provisions of the Contract and references to the Contract shall unless the context otherwise requires include references to the recitals and annexes.
- 20.12 For the avoidance of doubt, in the event of a conflict of meaning, effect or interpretation between any provisions of the Terms and Conditions and the terms of the Purchase Order, the Purchase Order shall take precedence.
- 20.13 A reference to a statute or statutory provision is a reference to it as amended, extended or re-enacted from time to time together with any subordinate legislation made from time to time under that statute or statutory provision.
- 20.14 A reference to writing or written includes email but excludes fax.



20.13 Any words following the terms including, include, in particular, for example or any similar expression shall be construed as illustrative and shall not limit the sense of the words, description, definition, phrase or term preceding those terms.

20,8 تشمل الكلمات التي تشير إلى المفرد الجمع والعكس ، وتشمل الكلمات التي تشير إلى أي جنس جميع الأجناس.

20,9 تعتبر الملاحق أو البنود بمثابة فقرات أو بنود أو ملاحق للعقد. وتشكل الملاحق جزءاً من الأحكام التنفيذية للعقد، ويجب أن تشمل الإشارات إلى العقد ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك.

20,10 الشك، في حالة وجود تعارض في المعنى أو التأثير أو التفسير بين أي أحكام من الشروط والأحكام وشروط أمر الشراء، فإن أمر الشراء له الأسبقية.

20,11 الإشارة إلى قانون أو حكم قانوني هي إشارة إليه كما تم تعديله أو تمديده أو إعادة سنه من وقت لآخر مع أي تشريع ثانوي يتم إصداره من وقت لآخر بموجب ذلك القانون أو الحكم القانوني.

20,12 من المعلوم لدى الطرفين أن الإشارة إلى الكتابة تشمل البريد الإلكتروني وليس الفاكس.



20،13 يجب تفسير أي كلمات تتبع المصطلحات بما في ذلك (على وجه الخصوص، على سبيل المثال) أو أي تعبير مماثل على أنها مصطلحات توضيحية ولا تحدد معنى الكلمات أو الوصف أو التعريف أو العبارة أو المصطلح الذي يسبق تلك المصطلحات.

21 Notices

21، الإشعارات



21.1 Any notice required to be given under the Contract shall be in writing and shall be deemed to have been duly given only if (i) delivered by hand, by registered mail, by overnight courier services in each case to a Party at its registered office or principal place of business, or such other address as one Party may from time to time designate by written notice to the other or, if in place (ii) via certified email, or (iii) by electronic transmission via DHL's electronic order system. The Parties shall also send copies of any notices by email to the other Party at the email address specified on the Purchase Order, for the purposes of information only. A notice shall not be given or deemed to have been given or received if sent by email alone, unless this has been done via certified email.

21.2 Any such notice shall be deemed to have been received by the addressee two working days following the date of dispatch if the notice or other document is sent by registered post, or simultaneously with the delivery if delivered by hand.

21.1 يجب أن يكون أي إشعار مطلوب تقديمه بموجب العقد مكتوباً ولا يعتبر مقدماً على النحو الواجب إلا إذا (1) تم تسليمه باليد أو بالبريد المسجل أو بالبريد السريع في كل حالة إلى أحد الطرفين في مكتبه المسجل أو مكان عمله الرئيسي، أو أي عنوان آخر قد يحدده أحد الطرفين من وقت لآخر بإشعار خطي للطرف الآخر أو، إذا كان موجوداً (ب) عبر البريد الإلكتروني المعتمد، أو (ج) عن طريق الإرسال الإلكتروني عبر نظام الطلبات الإلكترونية لشركة دي اتش إل. يجب على الطرفين أيضاً إرسال نسخ من أي إشعارات عبر البريد الإلكتروني إلى الطرف الآخر على عنوان البريد الإلكتروني المحدد في أمر الشراء، لأغراض المعلومات فقط. لا يتم إرسال أو اعتبار الإشعار قد تم إرساله أو استلامه إذا تم إرساله عبر البريد الإلكتروني وحده، ما لم يتم ذلك عبر البريد الإلكتروني المعتمد.

21.2 يعتبر أي إشعار من هذا القبيل قد تم استلامه من قبل المرسل إليه بعد يومين عمل من تاريخ الإرسال إذا تم إرسال الإشعار أو المستند الآخر بالبريد المسجل، أو في نفس الوقت مع التسليم إذا تم تسليمه باليد.



22 Data Protection	22. حماية البيانات
<p>22.1 Each Party shall comply with all applicable requirements of the Data Protection Legislation. This clause <b>Error! Reference source not found.</b> is in addition to, and does not relieve, remove or replace, a party's obligations or rights under the Data Protection Legislation.</p> <p>22.2 The Supplier shall process personal data only if and to the extent necessary to fulfill the purpose of the Contract. In doing so, the Supplier shall also implement appropriate technical and organizational measures which meet the requirements of applicable Data Protection Legislation.</p> <p>22.3 The Supplier shall procure that its employees undertake in writing not to disclose to anyone any and all personal data and other information that becomes known to them as a result or in the course of their work for DHL and not to process such data without authorization.</p>	<p>22.1 يتعين على كل طرف الامتثال لجميع المتطلبات المعمول بها في تشريعات حماية البيانات. هذا البند 22 يضاف إلى التزامات أو حقوق أي طرف بموجب تشريعات حماية البيانات ولا يعفيها أو يزيلها أو يحل محلها.</p> <p>22.2 يتعين على المورد معالجة البيانات الشخصية فقط إذا كان ذلك ضرورياً وبالقدر اللازم لتحقيق غرض العقد. وفي القيام بذلك، يتعين على المورد أيضاً تنفيذ التدابير الفنية والتنظيمية المناسبة التي تلبى متطلبات تشريعات حماية البيانات المعمول بها.</p> <p>22.3 يتعين على المورد التأكد من أن موظفيه يتعهدون كتابياً بعدم الكشف لأي شخص عن أي بيانات شخصية أو معلومات أخرى تصبح معروفة لهم نتيجة أو أثناء عملهم لصالح دي اتش ال وعدم معالجة هذه البيانات دون إذن.</p>

Commented [MMA(GL1)]: Does this refer to clause 22?



22.4 If any personal data will be processed on behalf of DHL and upon DHL's instructions (controller-to-processor relationship), the parties will conclude a Controller-to-Processor Agreement (CPA). In such case, the terms of the Controller-to-Processor Agreement shall prevail over the Terms and Conditions with respect to the data protection obligations hereunder, to the extent of any conflict.

22.5 The Supplier shall promptly and fully notify DHL in writing if any personal data has been disclosed in non-compliance with this clause, any other provision of this contract or applicable Data Protection Legislation. In such case Supplier shall take every step to prevent the further disclosure of any personal data. As far as the subject matter of the Contract is affected, the Supplier shall immediately inform DHL of any inspections, investigations and / or administrative measures conducted by a (data protection) supervisory authority.

22,4 إذا تمت معالجة أي بيانات شخصية نيابة عن دي اتش ال وبناءً على تعليمات دي اتش ال (علاقة المتحكم بالمعالج)، فسوف يبرم الطرفان اتفاقية المتحكم بالمعالج (CPA). في مثل هذه الحالة، تسود شروط اتفاقية المتحكم بالمعالج على الشروط والأحكام فيما يتعلق بالتزامات حماية البيانات بموجب هذه الاتفاقية، إلى الحد الذي قد يتعارض فيه أي تعارض يتعين على المورد إخطار دي اتش ال على الفور وبشكل كامل كتابيًا إذا تم الكشف عن أي بيانات شخصية بشكل غير متوافق مع هذا البند أو أي حكم آخر من هذا العقد أو تشريعات حماية البيانات المعمول بها. في مثل هذه الحالة،

22,5 يتعين على المورد اتخاذ كل خطوة لمنع المزيد من الكشف عن أي بيانات شخصية. وبقدر ما يتأثر موضوع العقد، يتعين على المورد إبلاغ دي اتش ال على الفور بأي عمليات تفتيش أو تحقيقات و/أو تدابير إدارية أجرتها سلطة إشرافية (لحماية البيانات).



<p>22.6 In the event of any contravention of this clause, DHL may terminate the contractual relationship without notice. The Supplier shall also reimburse DHL for any loss or damage incurred as a result of the violation. This includes compensation paid to DHL's employees and reimbursement of expenses incurred in commissioning another company.</p>	<p>22,6 في حالة حدوث أي مخالفة لهذا البند، يجوز لشركة دي اتش ال إنهاء العلاقة التعاقدية دون إشعار. يتعين على المورد أيضاً تعويض دي اتش ال عن أي خسارة أو ضرر لحق بها نتيجة للانتهاك. ويشمل ذلك التعويض المدفوع لموظفي دي اتش ال وتعويض النفقات المتكبدة في تكليف شركة أخرى.</p>
<p><b>23 Relationship of the Parties</b></p>	<p><b>23 علاقة الأطراف</b></p>
<p>The Supplier and DHL agree that the Contract shall not be construed as a contract for establishing a joint venture or partnership between DHL and the Supplier. It is expressly agreed and understood that there is no employer-employee relationship between DHL and the Supplier or between DHL and any of the Supplier's Personnel, and that the relationship of the Supplier is that of an independent contractor to DHL.</p>	<p>يتفق المورد ودي اتش ال على عدم تفسير العقد على أنه عقد لإنشاء مشروع مشترك أو شراكة بين دي اتش ال والمورد. ومن المتفق عليه والمفهوم صراحة أنه لا توجد علاقة صاحب عمل وموظف بين دي اتش ال والمورد أو بين دي اتش ال وأي من موظفي المورد، وأن علاقة المورد هي علاقة مقاول مستقل مع دي اتش ال.</p>
<p><b>24 Rights of Third Parties</b></p>	<p><b>24. حقوق الأطراف الثالثة</b></p>
<p>24.1 The DHL Entities shall have the right to enforce any term of the Contract. Except as stated in this clause, the Parties to the Contract do not intend that any of its terms will be enforceable by any person not a party to it.</p>	<p>24,1 يحق لكيانات دي اتش ال تنفيذ أي بند من بنود العقد. وباستثناء ما ورد في هذا البند، لا ينوي أطراف العقد أن يكون أي من بنوده قابلاً للتنفيذ من قبل أي شخص ليس طرفاً فيه.</p>



<p>24.2 The Parties reserve the right to rescind or vary the Contract or vary any term of it without the consent of the other DHL Entities (other than DHL entity which is the direct contracting Party to the Contract and the signatory to the Contract).</p>	<p>24.2 يستحق الطرفان في إلغاء أو تعديل العقد أو تعديل أي بند منه دون موافقة كيانات دي اتش ال الأخرى (بخلاف كيان دي اتش ال الذي هو الطرف المتعاقد المباشر على العقد والموقع على العقد).</p>
<p><b>25. Global Trade Compliance</b></p>	<p><b>25. الامتثال للتجارة العالمية</b></p>
<p>25.1 Each Party represents, warrants, and agrees that:</p> <p>25.1.1 It shall comply fully with all applicable Trade Laws in the performance of the Contract.</p> <p>25.1.2 Neither it nor its holding company(ies), subsidiaries, agents, affiliates, consignee(s) is a Restricted Person.</p> <p>25.1.3 It will not involve any Restricted Persons or Restricted Jurisdictions in any capacity, directly or indirectly, in any part of the Contract and performance under the Contract.</p> <p>25.1.4 It shall not request the other Party to provide goods and/or services that would cause, directly or indirectly, a violation of any applicable Trade Laws.</p> <p>25.2 The Supplier accepts and is solely responsible for:</p>	<p>25.1 يقر كل طرف ويضمن ويوافق على ما يلي:</p> <p>25.1.1 يجب عليه الامتثال الكامل لجميع قوانين التجارة المعمول بها في أداء العقد.</p> <p>25.1.2 لا يعتبر هو أو شركته القابضة أو الشركات التابعة له أو وكلائه أو الشركات التابعة له شخصاً مقيداً.</p> <p>25.1.3 لن يشرك أي أشخاص مقيدون أو ولايات قضائية مقيدة بأي صفة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في أي جزء من العقد والأداء بموجب العقد.</p> <p>25.1.4 لا يجوز له أن يطلب من الطرف الآخر تقديم سلع أو خدمات من شأنها أن تتسبب بشكل مباشر أو غير مباشر في انتهاك أي قوانين تجارية سارية.</p> <p>25.2 يقبل المورد ويكون مسؤولاً بمفرده عن:</p>



<p>25.2.1 Providing DHL with export control classification information and any applicable export or import restrictions and requirements; and</p> <p>25.2.2 Obtaining and furnishing to DHL any authorizations, licenses, and permits required by applicable Trade Laws. If the Supplier has obtained any export licenses from the relevant government authorities, the Supplier shall provide to DHL the jurisdictions that are covered under said export licenses.</p> <p>25.2.3 Providing timely, complete, true, and accurate information, in the format specified, for DHL to perform its own necessary due diligence for trade compliance.</p> <p>25.3 Notwithstanding any other provisions of the Contract, each Party may immediately suspend or terminate the Contract without liability on its part:</p> <p>25.3.1 in the event of any breach or failure of the other Party to comply with any of the conditions, representations, and undertakings set forth in this clause; or</p>	<p>25.2.1 تزويد دي اتش ال بمعلومات تصنيف ضوابط التصدير وأي قيود ومتطلبات التصدير أو الاستيراد المعمول بها؛ و</p> <p>25.2.2 الحصول على أي تصاريح وتراخيص مطلوبة بموجب قوانين التجارة المعمول بها وتقديمها إلى دي اتش ال.. إذا حصل المورد على أي تراخيص تصدير من السلطات الحكومية ذات الصلة، فيجب على المورد أن يزود دي اتش ال بالسلطات القضائية التي تغطيها تراخيص التصدير المذكورة.</p> <p>25.2.3 تقديم معلومات كاملة وصحيحة ودقيقة في الوقت المناسب، بالتنسيق المحدد، حتى تتمكن دي اتش ال من إجراء العناية الواجبة اللازمة للامتثال التجاري.</p> <p>25.3 على الرغم من أي أحكام أخرى في العقد، يجوز لكل طرف تعليق العقد أو إنهائه على الفور دون أي مسؤولية من جانبه:</p> <p>25.3.1 في حالة حدوث أي خرق أو فشل من جانب الطرف الآخر في الامتثال لأي من الشروط والتصريحات والتعهدات المنصوص عليها في هذا البند؛ أو</p>
--	---



<p>25.3.2 in the event any Trade Laws in any way prevent, restrict, or prohibit performance of either Party's obligations as required by the Contract.</p> <p>25.4 To the extent permitted by law, each Party (the "Indemnitor") agrees to indemnify and hold harmless the other Party against any damages, claims and costs by any third party, including but not limited to reasonable attorney fees and any fines or penalties from relevant authorities resulting from the Indemnitor's negligent breach of this clause.</p>	<p>25,3,2 في حالة منع أو تقييد أو حظر أي قوانين تجارية بأي شكل من الأشكال أداء التزامات أي من الطرفين كما هو مطلوب بموجب العقد.</p> <p>25,4 إلى الحد الذي يسمح به القانون، يوافق كل طرف (المُعَوِّض) على تعويض الطرف الآخر وإعفائه من أي أضرار ومطالبات وتكاليف من قبل أي طرف ثالث، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أتعاب المحاماة المعقولة وأي غرامات أو عقوبات من السلطات المختصة الناتجة عن انتهاك المُعَوِّض الإهمالي لهذا البند.</p>
<p><b>26. Dispute Resolution Procedure</b></p>	<p><b>26. إجراءات حل النزاعات</b></p>
<p>26.1 All disputes between the Parties arising out of or relating to the Contract (except those requiring urgent remedy) shall be first referred, by each Party, to the DHL person who ordered the Goods and/or Services and the Supplier's contract manager for resolution. Where necessary DHL and the Supplier's contract manager shall negotiate in good faith to resolve such disputes.</p>	<p>26,1 يجب إحالة جميع النزاعات بين الطرفين الناشئة عن العقد أو المتعلقة به (باستثناء تلك التي تتطلب علاجاً عاجلاً) أولاً، من قبل كل طرف، إلى شخص ذي اتصال الذي طلب البضائع و/أو الخدمات ومدير عقود المورد لحلها. عند الضرورة، يجب على ذي اتصال ومدير عقود المورد التفاوض بحسن نية لحل مثل هذه النزاعات.</p>



<p>26.2 If any dispute cannot be resolved through such good faith negotiation between DHL and the Supplier's contract manager within a reasonable period after it has been referred then the dispute shall be escalated within the Parties' respective organizations for resolution. The escalation contacts shall, if necessary, negotiate in good faith to resolve such disputes.</p> <p>26.3 If the dispute cannot be resolved under clause 26.2 above within a reasonable period from the referral date, the Parties may refer the matter to dispute resolution via a court under the Contract.</p> <p>26.4 Neither Party shall be prevented from, or delayed in, seeking orders for specific performance or interlocutory or final injunctive relief on an ex-parte basis or otherwise as a result of the terms of this clause, such provisions not applying in respect of any circumstance where such remedies are sought.</p> <p>26.5 Performance under the Contract shall not cease or be delayed by virtue of the dispute resolution procedure under this clause.</p>	<p>26.2 إذا لم يتم حل أي نزاع من خلال مثل هذه المفاوضات بحسن نية بين دي اتش ال ومدير عقود المورد في غضون فترة زمنية معقولة بعد إحالته، فيجب تصعيد النزاع داخل المنظمات الخاصة لكلا الطرفين لحله. يجب على جهات التصعيد، إذا لزم الأمر، التفاوض بحسن نية لحل مثل هذه النزاعات.</p> <p>26.3 إذا لم يتم حل النزاع بموجب البند 26.2 أعلاه في غضون فترة زمنية معقولة من تاريخ الإحالة، يجوز للأطراف إحالة الأمر إلى حل النزاعات من خلال المحكمة بموجب العقد.</p> <p>26.4 لا يجوز منع أي طرف من السعي للحصول على أوامر الأداء المحدد أو الإغاثة المؤقتة أو النهائية أو تأخير ذلك على أساس من جانب واحد أو غير ذلك نتيجة لشروط هذا البند، حيث لا تنطبق هذه الأحكام فيما يتعلق بأي ظرف يتم فيه السعي للحصول على مثل هذه الحلول.</p> <p>26.5 لا يجوز إيقاف أو تأخير الأداء بموجب العقد بسبب إجراءات حل النزاعات بموجب هذا البند.</p>
<p><b>27. Governing Law and Jurisdiction</b></p>	<p><b>27. القانون الحاكم والاختصاص القضائي</b></p>



<p>27.1 The validity, construction and performance of the Contract shall be governed by the laws of the country in which DHL has its registered office. Application of the UN Convention on Contracts for the International Sale of Goods is excluded.</p>	<p>27.1 تخضع صحة العقد وتفسيره وأدائه لقوانين الدولة التي يوجد بها المكتب المسجل لشركة دي اتش ال. ويُستثنى من ذلك تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع.</p>
<p>27.2 The Contract is at all times subject to and automatically incorporates any local law where it is applicable and mandatory by law in the relevant country.</p>	<p>27.2 يخضع العقد في جميع الأوقات لأي قانون محلي وينطبق عليه تلقائيًا حيث يكون ساريًا وملزمًا بموجب القانون في الدولة المعنية</p>
<p>27.3 The competent court in the district in which DHL has its registered office or (where allowed under applicable laws) any other competent court chosen by DHL, shall have exclusive jurisdiction to settle any disputes which may arise out of or in connection with the Contract.</p>	<p>27.3 تتمتع المحكمة المختصة في المنطقة التي يوجد بها المكتب المسجل لشركة دي اتش ال أو (حيث يُسمح بذلك بموجب القوانين المعمول بها) أي محكمة مختصة أخرى تختارها دي اتش ال، بالاختصاص الحصري لتسوية أي نزاعات قد تنشأ عن العقد أو فيما يتعلق به.</p>